

مفهوم المجتمع المدني لدى أنطونيو جرامشي من خلال كراسات السجن
من التثوير إلى الحياد.

المؤلف: محمد يحيى حسني.

إهداء.....

إلى.....

زوجتي الحبيبة أم طه.

رقم التسجيل: المركز الديمقراطي العربي
VR 33621. B

محمد يحيى حسني
مفهوم المجتمع المدني لدى أنطونيو جرامشي من خلال كراسات السجن /محمد يحيى حسني
- برلين -ألمانيا
المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017.

الطبعة الأولى 2017
جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي
لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة
المعلومات أو
نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
برلين -ألمانيا.

All rights reserved
The Arab Democratic Center
Is not allowed to re-issue this book or any part of it or store it in the scope of
Retrieving or transmitting the information in any form without the prior written
Permission of the publisher.
Berlin Germany

الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Germany:
Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail:diploma@democraticac.de
P.hD candidate: Ammar Sharaan
Chairman ” Democratic German Center

3.....	فهرس المواضيع
4.....	المقدمة
10.....	صيرورة مفهوم المجتمع المدني كأداة تحليلية ومقولة معيارية
20.....	الفصل الأول: السياقات الفلسفية القديمة والحديثة لمفهوم المجتمع المدني
23.....	– أولا المعنى اللغوي والاصطلاحي
29.....	– ثانيا الخلفية الفلسفية لفكر جرامشي
29.....	– ثالثا السياق الهيجلي والماركسي
37.....	الفصل الثاني: اللحظة الجرامشية وتثوير المفهوم
37.....	الأبعاد الثلاثية لفلسفة جرامشي السياسية
39.....	– مفهوم القيصرية
46.....	– مفهوم حرب المواقع
51.....	– مفهوم المجتمع المدني
51.....	– المجتمع المدني بين ثنائية الهيمنة والتحرر
52.....	– المجتمع المدني بين ثنائية الدولة والاقتصاد
62.....	– الدولة والمجتمع المدني
70.....	– المثقف العضوي والمثقف التقليدي
76.....	الفصل الثالث: ردود الفعل ضد تثوير المجتمع المدني
87.....	الخاتمة
92.....	قائمة المصادر والمراجع

مقدمة:

ظاهرة القرن العشرين؛ فاتحة عهد الديمقراطية التشاركية؛ مفاعيل الهيمنة الجديدة؛...
كلها مسميات ارتبطت بمفهوم المجتمع المدني بهيئاته شبه الرسمية والخاصة وغير
الحكومية.

لقد غدا هذا المفهوم في الآونة الأخيرة علامة تجارية هامة ورائجة ومتداولة
في العالم المعاصر، إذ أصبح مجالاً خصباً للندوات والدراسات السياسية والاجتماعية
والفلسفية على حد السواء، كما أصبح صدها يتردد في أروقة المنابر العالمية والمحافل
الدولية وعلى ألسنة مثقفي العالم وسياسييه وفي المنابر الإعلامية المختلفة. هل من
شيء غريب في هذا التداول المكثف؟ ألم تصبح منظمات المجتمع المدني العالمي منها
والمحلي هي بمثابة «رجل المهام الصعبة» في تذليل العقبات، السياسي منها
والاقتصادي على حد السواء؟ ألا يؤمل منها أن ترفد عمل الدولة، بل وأن تحل تدريجياً
محل الدولة التي يُظهرها التقليد اللبرالي عاجزة دوماً عن أداء مهامها، مما يحتم عليها
فتح الطريق أمام المبادرات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني، من أجل تأدية أدوارها
كبديل عنها؟ ألم يصبح هذا النمط من التجسيديات العلائقية ضرورة لكل دولة ومؤشراً
على مدى تخلفها وتقدمها؟ ألا تعد مكوناً أساسياً من مكونات الفضاء الديمقراطي تُعهد
إليه مهمة إدارة التنوع والاختلاف بالطرق السلمية في الدولة؟ لكن ألا تعد في المقابل
أيضاً الخطر الداهم المحقق المهديد لسيادة الدولة، كما بلورها التقليد الفلسفي لفلسفة
جان بودين و ميكيافيلي و هيجيل وغيرهم من فلاسفة الدولة بألف ولام التعريف؟

تلك أسباب من ضمن أخرى هي التي دفعتنا إلى تناول واقعة المجتمع المدني، كحالة زحزحت الحدود بين ما هو دولتي "من شأن الدولة" وما هو مجتمعي، من جهة، وبين ما هو سياسي وما هو مدني واقتصادي من جهة أخرى. ويأتي هذا السعي بشكل موسّع أيضا لتبيان أن فكرة المجتمع المدني يمكن أن تكون مدخلا لتناول سيرورة الديمقراطية¹ والاجتماع السياسي بشكل عام.

ومن أجل تحقيق هذه المساعي سنتوسل بالفيلسوف الإيطالي أنطونيو جرامشي صاحب الباع الواسع في النضال السياسي، الذي تبلور معه المفهوم في صيغته ودلالته المعاصرة الناجزة. مع الوضع بعين الاعتبار الخلفيات والمرتكزات الفلسفية التي استند إليها جرامشي في بلورة مفهومه عن المجتمع المدني، وعلى الأخص مصادره القريبية "هيجل وماركس".

وعلى الرغم من الصعوبات المتعلقة بطرق هكذا موضوع، خاصة فيما يتعلق بغياب مقاربات نظرية ذات شأن كبير في معرفتنا العربية حول فكرة المجتمع المدني عموما، وحول فكر جرامشي خصوصا، الذي تم إهماله منذ الثمانينيات، عندما بدأ المد اليساري في الخمود، فإننا سنقوم بهذه المجازفة المعرفية من باب رمي الحجر في البرك الساكنة، على الأقل، حيث أننا لا ندّعي أن هذا الكتاب سيثفي غليل المتعطّش في هذا المجال، ولا أنه سيشمل كل زوايا هذا الموضوع الكبير.

¹ عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، (بيروت: المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

ومن بين الصعوبات التي واجهت هذا العمل – والتي كادت تجعل ظهوره إلى النور مستحيلا – هو أننا دخلنا هذه المغامرة المعرفية والإطار الزمني الكافي لطرق هكذا موضوع دقيق، غير متوفر لنا، نتيجة التزامات بحثية أخرى ضاغطة، لكن وعينا أن هكذا موضوع يكاد يستحيل تقديم مقارنة تحليلية شاملة لأبعاده، من طرف باحث واحد، خفت علينا قليلا ذلك الحرج، وسمحت لنا بالتجاسر عليه، وتقديم ولو مساهمة بسيطة، نرجو أن تكون مقدمة لما هو أوسع وأشمل وأكثر رصانة من طرف الباحثين الآخرين، الذين نرجو أن يستشيرهم الحنين والشوق لتراث اليسار المعرفي.

وبالتعريج قليلا على ضمور حضور فيلسوف ك أنطونيو جرامشي في مقرراتنا الأكاديمية وفي نقاشاتنا المعرفية وفي الندوات التي تعقدها الجامعات ومراكز الدراسات منذ العقدين أو الثلاث العقود الماضية، فإنه يمكنني تسجيل الانطباع التالي وهو أن تعاطي الأكاديمية العربية مع إسهام اليسار السياسي الفلسفي كان في الغالب من منطلقات أيديولوجية، أكثر منها إبستمولوجية.

لقد اعتمدنا في طرق هذا الموضوع على المنهجية التي تزوج بين التحليل والنقد والمقارنة والقراءة التاريخية، أي بين التحليل الفلسفي والتحليل السوسيو تاريخي، كضمان لمقاربة المفهوم في كل أبعاده النظرية والعملية، فهو كما يقول ماكسيم هوبير من المفاهيم التي يستعصي القبض عليها في حيز ما هو جامع مانع من التحديدات « فمأساة المجتمع المدني هي أننا عندما نحاول تحديد مضمونه الواقعي يفلت منا مضمونه النظري، وعندما نحاول تحديد مضمونه النظري يتلاشى مضمونه

الواقعي²» وإن كنا في مقاربتنا له قد حاولنا - عبر رصد دلالاته اللغوية وعن طريق رصد معانيه في سيرورته التاريخية وفي اللحظة "جرامشية" خصوصا بما هي تثوير للمفهوم وعبر رصد دلالاته المعاصرة - الوقوف على مضمون أبعاده النظرية والعملية على حد السواء. حيث جاء هذا البحث "الكتاب" في ثلاث لحظات رئيسية، متمثلة في ثلاثة فصول، قدّمنا لها بمدخل أساسي يتناول مفهوم المجتمع المدني بما هو صيرورة ذات بعدين أحدهما معياري والآخر علمي. ثم بعد هذا المدخل التمهيدي تناولنا اللحظات الثلاث التالية:

لحظة ما قبل جرامشي أو الأصول الفلسفية لمفهوم المجتمع المدني، تناولت فيها المفهوم في سياقاته الفلسفية البعيدة، خاصة في فلسفة العقد الاجتماعي، وفلسفة هيغل وماركس بما هي خلفيات فلسفية لمفكرنا، كما رصدنا في سبيل الوقوف على فهم أوسع له، أبعاد دلالاته اللغوية، في اللسان العربي واللاتيني، وقد تبين لنا من خلال رصد الجذر اللغوي له في منظومتنا اللغوية أن الدلالة التي يعنيها المركب "مجتمع" و "مدني" هي دلالة تحيل إلى ذلك التصور الذي يقيم جملة من التعارضات بين ما هو مدني وما هو بدوي على سبيل المثال، على مستوى نمط العيش وتشكل العلاقات، وهي نفس الدلالة التي يحيل إليها التحديد اللاتيني له باعتباره يعبر عن مجتمع المدينة "المجتمع السياسي"، كما توقفنا أيضا في هذا الفصل، على سياقات معرفية وعملية

² أبو بعرب المرزوقي، " أزمة المجتمع المدني عوانق فعاليته الفعلية والرمزية وشروط تذليلها"، مقابلة موثقة، أعدها محمد التميمي ص 10.

هي التي أطرت فهم جرامشي لفاعلية مفهوم المجتمع المدني، خاصة ما تعلق منها بسياق عمل اليسار الفرنسي.

أما في اللحظة الثانية التي تمثل الفصل الثاني من هذا البحث (اللحظة الجرامشية وتثوير المفهوم) فتناولنا فيها أبعاد المفهوم عند غرامشي الذي أعطاه طابعا ثوريا قفز به عن تلك التحديدات التي صاغتها الفلسفات السابقة عليه، وإن مثلت مصادر له، وقد تميزت هذه اللحظة بربط المفهوم بنسيج من المفاهيم السياسية داخل النسق الجرامشي من قبيل: الهيمنة والدولة والاقتصاد والتحرر والقيصرية وحرب الموقع وحرب الحركة والثورة السلبية والثورة الدائمة...، وهي كلها مفاهيم يجد فيها المفهوم روافده التثويرية. وما يميز هذه اللحظة أيضا هو أنها تنطوي على نزعة تمزج ما بين النظري والعملي في أفق فلسفة للممارسة. وهو ما يجعلها مؤهلة أكثر من غيرها لمقاربة المفهوم في صيغته ومجالاته النظرية والعملية التي تقف وراء غموضه. إنها اللحظة التي تحدد فيها المفهوم بصبغة سياسية خالصة تجد مضامينها في أفق الهيمنة والهيمنة المضادة في إطار صراع الطبقات.

أما في الفصل الثالث (ردود الفعل ضد تثوير المجتمع المدني عند جرامشي) فسنحاول الوقوف على شكل الاستعادة التي استعاد من خلالها العالم المعاصر مفهوم المجتمع المدني بعد سقوط أحد أقطابه (القطب السوفييتي) وهي استعادة تحددت في تفرغ المضمون من طابعه السياسي التثويري الذي شحنه به جرامشي، فمجال المجتمع المدني في هذه اللحظة أصبح يتحدد في حيز الحياد والمحايدة تجاه الدولة فهو بمثابة المكمل العضوي لأدوارها وهو أيضا بمثابة المرآة التي يرى فيها المجتمع السياسي

انعكاسات فاعليته. وإن كان أتباع النظرية لجرامشية سيحاولون جاهدا الإبقاء على الطابع والفاعلية السياسية له إن في مواجهة العولمة وأنماطها الحضارية أو السوق واستراتيجياتها الحسابية التي لا تبقى ولا تذر. وإن كنا سنرى في المقاربة الهابرماسية "يورجن هابرماس" رسدا لبنية مفاهيم جديدة تحاول القطع مع الطابع الإحتقاني لمفاهيم من قبيل المجتمع المدني التي صبغتها الصراعات الايديولوجية بأصباغ تنافسية صدامية يستحيل معها استعادتها بمنأى عن ذلك المنطق الذي حكمها في سيرورتها التاريخية.

صيرورة مفهوم المجتمع المدني كأداة تحليلية ومقولة معيارية:

لعله من المفارقة الكبيرة أن مرگب "مجتمع مدني" على شيوعه وتداوله واستخدامه كأداة تحليلية لتفسير صيرورات انتقال كبيرة عرفتها العديد من المجتمعات، هو مرگب لا تجده في أي من المعاجم العلمية الكبيرة ولا في أي من دوائر الموسوعات المعرفية المعروفة³ وهو غياب قد يكون السبب المباشر فيه تنوع استعمالات المفهوم وتعدد السياقات التي يستحضر فيها، الأمر الذي جعله يبدو غائما وضبابيا بعض الشيء وبالتالي عصيّا على التحديد. لكن على الرغم من ذلك فقد شكّل المفهوم أحد أهم محاور النظريات السياسية والفلسفية المهمة أساسا بتفسير النقلات التي عرفتها المجتمعات من حالة "الطبيعة" مثلا إلى حالة "المجتمع المنظم" أو حالة "الدولة"، وتفسير العلاقات التي من شأنها أن تربط الفرد مع المجتمع والدولة، خاصة إذا استحضرنا عند الحديث عن المجتمع ما يسمى بالمصالح وقيم العيش المشترك، وعند الحديث عن الدولة ما يسمى "بالسلطة العمياء" التي تتمتع بها والتي قد تؤدي في غياب هياكل وأجسام اجتماعية معينة إلى استخدامها بشكل متعسف. في خضم هذه الإشكاليات تمّ استدعاء المفهوم كأداة تحليلية غالبا، لكن أيضا كمقولة معيارية لتحديد شكل ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع والدولة مثلا. والاستخدام الأول الذي يعمل على توظيف المفهوم كنموذج تحليلي هو ما سيكون محور تناول هذه التمهيد أو

³ أشار الدكتور عزمي بشارة لذلك في فقرة بعنوان "السقوط من المعجم" في كتابه المعروف، "المجتمع المدني دراسة نقدية"، وهي ملاحظة استوقفتنا بعد الرجوع لعدة معاجم علمية مشهورة مثل "معجم الفكر الحديث" و"موسوعة ماركمیلان" و"معجم أوكسفورد الكبير" ومعجم "روبير" ومعجم "لاروس الفرنسي" حيث يغيب المركب "مجتمع مدني" وتحضر فقط كلمة مدني مفردة أو مركبة مع "حقوق مدنية" أو "قانون مدني" أو "مؤسسات مدنية" وغيرها، والصيغة الأخيرة هي أقرب الصيغ المضمنة لفكرة "مجتمع مدني". انظر: عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 81.

هذا التقصي التاريخي لدلالات واستعمالات مفهوم المجتمع المدني، مع الإشارة كلما كان السياق مناسباً إلى استعمالات المفهوم المعيارية التي سنجدتها ماثورة في العديد من الفلسفات والنظريات. ولعل الأطروحة الأساسية التي يريد هذا الكتاب التدليل عليها، هي أن مفهوم المجتمع المدني ظل طوال فترة تزيد على العشرين قرناً من الزمن – سواء تم استخدامه بصيغته المركبة المباشرة "مجتمع مدني" أو استخدم بصيغ أخرى مختلفة – التعبير عن صور تجلي المواطنة المدنية ومسارات تطورها في إطار علاقة يطبعها الاضطراب مع كل من الدولة أو شكل الحكم القائم من جهة والمجتمع من جهة أخرى. أو هكذا يقرأ العقل الأوروبي بالتحديد سيرورة "تطوره السياسي"⁴ عبر استخدام مفهوم المجتمع المدني كمفهوم تحليلي. وسنحاول أن نكون أوفياء لهذه الأطروحة، التي تستبعد فيما تستبعد الصورة النمطية والكاريكاتورية لتعريف المجتمع المدني عندنا كمجتمع لا سياسي محايد تجاه الدولة وشكل الحكم القائم، كما تستبعد هذه القراءة من أفقها كذلك كل التصورات المبتورة حول فكرة المجتمع المدني والتي تختزل مساره الطويل في صورة حالية قائمة الآن "كمؤسسات مدنية أو جمعيات غير حكومية" وغيرها من الأشكال التي يُطلق عليها الآن "مجتمع مدني". وذلك لأن هذا المفهوم ولید مخاضات تاريخية طويلة متعددة الصور والأشكال هي التي أوصلته لحالته وتجسيده الراهن. ولعل الميزة العظمى لتقصي تواريخ المفاهيم تتمثل في استبعاد مثل هذه القراءات السطحية المتعجلة التي تبتز

⁴ انظر على سبيل المثال: آدم فيرغسون، مقالة في تاريخ المجتمع المدني، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014). و ستيفن ديلو وتيموثي ديل، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2010).

المفاهيم من سياقاتها وتحطّطها في صورة واحدة ليست هي ما يعكس مضامينها في الحقيقة.

كما أشرنا سابقا فإن البحث في تاريخ مفهوم المجتمع المدني – بالنسبة إلينا – هو بحث في تاريخ الفكر السياسي الغربي، وما يوزاي ذلك الفكر من تطورات اجتماعية واقتصادية، ولا يمكن في نظرنا أن يكون لمفهوم المجتمع المدني أي قيمة تفسيرية دون ربطه بتاريخ العمليات السياسية والاجتماعية التي عرفها الغرب، والتمثلة في التمايزات والتمفصلات التي حدثت على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع والدولة. وحسب الدكتور عزمي بشارة فإن "المجتمع المدني هو صيرورة فكرية وتاريخية نحو المواطنة والديمقراطية، عبر مجموعة من التمفصلات والتمايزات في العلاقة بين الفرد والجماعة، أو بين المجتمع والدولة"⁵ ولذلك أيضا فإن تقصي تاريخ المفهوم هو تقصي لتاريخ من الارتباطات بين السياسة والاقتصاد ونشوء فكرة المجتمع والدولة "في مقابل الجماعات الوشائجية من جهة، وآليات القسر التي تستخدمها الدولة في تثبيت سيطرتها من جهة أخرى"⁶، في هذه اللحظة التحليلية يمكن أن نشير إلى مضمونين للمجتمع المدني، أولهما والذي كرسته فلسفة العقد الاجتماعي مع روادها هوبز لوك روسو.. يماثل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، أي أن المجتمع المدني يخصّ الحالة التي تعبّر عن الانتقال بفعل التعاقد الاجتماعي من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع الذي يعني الدولة. وفي هذا السياق يتم

⁵ عزمي بشارة، سبق ذكره، ص 8.

⁶ نفس المرجع، ص 8.

استحضار مجموعة من المفردات التي لا يمكن لمفهوم المجتمع المدني أن يقوم دونها مثل مفردة المتوحّش كنقيض للمدني ومفردة المواطنة كتجسيد قانوني لفعل التعاقد في تعريف الانسان بكونه منتما لجماعة تتجاوز محددات الجماعة الأولية في تعريف وانتساب أفرادها إليها، وهذا في الحقيقة مسار متطور لم يكن هو أساس الانتماء. هكذا يكون المجتمع المدني تعبيراً عن الجماعة الأولى المنظمة كما يقول فيرغسون⁷ وهنا غني عن القول إن معطيات مثل "المصلحة" و "الملكية" و "عمليات التموين" و "مراكمة الثروة" مثلت محددات هذه النقلة من حالة الطبيعة، ومن أجل هذه المنظومة الجديدة من التصورات والأفعال تم "ابتكار" المجتمع المدني لحمايتها، يقول فيرغسون <>قوانين المجتمع المدني هي التي تكبح بغي الأفراد وتجاوزهم لقوانين العدالة⁸>> فالمجتمع المدني إذن هو فضاء تدبير وهو هنا أيضاً حالة مماثلة للدولة، لكنه يعبر عن ذلك الانفصال العضوي بين الفرد وجماعته الأولية لصالح الانخراط في منظومة قائمة على قوانين ومبدأ مُنظّم مخصوص هو الذي من شأنه حسب فلاسفة العقد الاجتماعي وحسب فيرغسون أن يسمو بالإنسان عن وضع "العنف والتوحش والوضاعة الحيوانية"⁹، هذا هو المضمون الأول لمفهوم المجتمع المدني، والذي تعتبر فلسفات العقد الاجتماعي مثالا عليه، فهو إذن مفهوم ناظم لحالة التعاقد الاجتماعي التي ستعلن ميلاد "مجتمع المواطنين" و "مجتمع الدولة". أما المضمون الثاني الذي يعبر عنه المفهوم، فهو أحد تجلياته التاريخية لكن هذه المرة

⁷ آدم فيرغسون، مقالة في تاريخ المجتمع المدني، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2014)، ص 28.

⁸ نفس المرجع، ص 29.

⁹ نفس المرجع، ص 29.

في سياق الفلسفة السياسية اليونانية القديمة وفي إطار مدينة الدولة أو دولة المدينة "أثينا" كمجتمع مدني يكون الانتماء فيه لمجتمع المواطنين، انتماءً مخصوصاً لفئة معينة تتحدّد في فئة "أرباب المنازل" الذين يديرون اقتصاداً منزلياً كان هو قوام الحياة الاقتصادية حينها. فمجتمع أثينا كمجتمع مدني قائم على الديمقراطية المباشرة التي تفترض مشاركة المواطنين بفعالية في إدارة شأن المدينة، هو مجتمع يفرض قيوداً على استحقاق المواطنة وبعبارة أخرى على استحقاق أن تكون فاعلاً مدنياً، حيث ظل العبيد والأطفال والنساء وحتى الشباب أو الرجال الذين لا يمتلكون صفة "رب البيت" خارج دائرة هذا المجتمع المدني لكونهم لا يديرون نشاطاً اقتصادياً خاصاً بهم. وقد كان ذلك هو معيار "المواطنة الكاملة أو على الأقل المواطنة التمثيلية التي تعطي حقوقاً كاملة" لكن المهم في استحضار هذه اللحظة هو لفت الانتباه إلى أن استحقاق المواطنة مر بهذا الفصل بين الإنسان والمواطن والاقتصاد والسياسة "الدولة المدينة كسلطة" حيث لم يكن كون الإنسان إنساناً مؤهلاً مباشراً لنيل استحقاق المواطنة المدنية الكاملة في مجتمع المدينة. وبالتالي فليست العضوية في هذا المجتمع المدني عضوية طوعية أو اختيارية، بل هي استحقاقية يعمل فيها الإقصاء دوراً أساسياً على الرغم من قيامها على الديمقراطية المباشرة التي يصبو إليها من يسميهم عزمي بشارة "مغتربو العصر الحالي ومستلبوه" الذين يغيب عن توقعهم إليها وجهها الآخر القائم على إقصاء الغرباء والنساء والعبيد¹⁰ هذا الطرح هو ما يمكن استخلاصه من

¹⁰ عزمي بشارة، سبق ذكره، ص 54.

تنظيرات أرسطو السياسية حول مجتمع المدينة، الذي يبدو مجتمعا متحررا من أي قبضة أو ضبط خارجي مصدره الدولة أو السياسة مثلا، وهذه إحدى صور استعمالات المفهوم المعيارية كما سنرى لاحقا عندما يتمايز بشكل كبير حقل المجتمع المدني عن الدولة كحيز عام خارج عن جهازها. في اللحظة الأثينية أيضا كما في لحظة فلاسفة العقد الاجتماعي ليست هنالك حدود واضحة تفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي والدولة بل يمكن القول إن هنالك تماهيا بين هذه الثلاثية، وإن كان حيز الأفراد والأسر والجماعات الأولية المنظمة يظهر كحقل متمايز له ضوابطه ويتم تسييره بشكل شبه مستقل عن الدولة أو السلطة السياسية.

إن اللحظة التحليلية الثالثة التي ستمثل منعرجا مهما لمفهوم المجتمع المدني هي لحظة هيغل والفلسفات السياسية الماركسية التي ستقوم لأول مرة بحصر المفهوم في تحديدات وأطر اجتماعية واقتصادية خاصة. حيث سيكون المجتمع المدني عند هيغل تعبيرا عن لحظة السلب بما تحمله من تناقض للمصالح، فالمجتمع المدني عند هيغل هو مجتمع الأفراد المنقسم على نفسه، ويعتبر نظام السوق وعلاقاته النموذج المثالي لصورته، ولذلك لا يُعتبر المجتمع المدني عند هيغل غاية في حد ذاتها، وإنما هو تمهيد لمرحلة الدولة التي تتضمن مكاسبه وتتجاوز مثالبه، إن أهمية هذه اللحظة التحليلية هي تعميق علاقة مفهوم المجتمع المدني بمفهوم المجتمع والدولة، حيث لا يمكن وعيه أو إدراكه بمعزل عن تلك العلاقة ذات المنحى الديالكتيكي "التطوري" عند هيغل، ففي حين تشكل لحظة الأسرة والجماعة الأولية لحظة بروز أو اصرر التعاطف والمحبة والتكامل على أساس شعوري، فإن لحظة المجتمع المدني على

النقيض من ذلك تمثل لحظة بروز رابطة المصلحة التي تجعل من وحدات المجتمع أفراداً بالمعنى الواقعي للكلمة يقول هيغل "في هذا الشكل الجديد لوجودهم الاجتماعي "البشر" يصبحون واقعياً أفراداً، وهكذا وهم مستقلون ومعزولون يتخذون من أنفسهم غاية لنشاطهم، وبصفتهم أعضاء في المجتمع المدني يكونون أشخاصاً خاصين وغايتهم مصلحتهم الخاصة¹¹" وبالتالي فإن المجتمع المدني عند هيغل حقيقية اقتصادية أنانية بالدرجة الأولى، لكنه في جانب آخر هو الذي تتحقق فيه واقعة أن يكون الإنسان فرداً بما تعنيه الفردية في العصر الحديث من حرية وبما تومئ إليه من استقلالية وإنتاجية اقتصادية، لكن ذلك لا يكفي عند هيغل، فالدولة هي الكيان الوحيد الذي يظل قادراً على تحقيق الغاية الأسمى لوجود الإنسان بتوفير إيجابيات كل من أوتئى الأسرة أو الجماعة الأولية والمجتمع المدني. أما في التقليد النظري الماركسي فنجد مطابقة شبه تامة بين المجتمع المدني والمجتمع البرجوازي، ويعني ذلك أولاً ربط المفهوم بالواقعة الاقتصادية وبالأخص بالنشاط الاقتصادي للمجتمع البرجوازي، وثانياً جعل مفهوم المجتمع المدني بمؤسساته وأجهزته جهاز قسر وقمع بيد الطبقة البرجوازية ضد الطبقات الأخرى¹² وهذه الإشارة هي ما سيلتقطها أنطونيو غرامشي ليستأنف القول الماركسي في المجتمع المدني، الذي تم إهماله في النظرية الماركسية، لارتباطه بآليات السيطرة المادية للمجتمع البرجوازي. حيث سيعمد غرامشي¹³ إلى رفع المفهوم من بنيته التحتية إلى جعله إحدى أسس البنية الفوقية والتهتية معاً، اللتان

¹¹ جان بيار لوفيفر وبيار ماشيري، هيغل والمجتمع، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1993)، ص 23.

¹² عزمي بشارة، سبق ذكره، ص 62.

¹³ أنطونيو غرامشي، كراسات السجن، ترجمة عادل غنيم (القاهرة، دار المستقبل العربي، 1994).

يخاض فيهما الصراع أيديولوجيا وماديا، معتبرا أن كل المؤسسات "غير الرسمية" والوسيط بين الفرد والمجتمع والدولة هي مجتمع مدني، وكما أن للطبقات البرجوازية مؤسساتها "المجتمع مدنية" التي تحفظ هيمنتها وتعمل على إعادة إنتاجها فإن الطبقات الدنيا والبروليتاريا هي أيضا مطالبة بخلق مؤسسات مجتمعا المدني الخاص، وإنتاج مثقفيها العضويين القادرين على مقاومة الهيمنة البرجوازية. إن قيمة هذه اللحظة التحليلية في استخدام مفهوم المجتمع المدني هي تكوين حيز عام خاص بهذا المفهوم وجعله إحدى حلقات الصراع على الهيمنة في إطار فرز طبقي قائم في الدولة الأوروبية الحديثة خلال فترة الاستبدادية النازية والفاشية. إن مفهوم المجتمع المدني مع غرامشي أصبح مرادفا لمفهوم الهيمنة وآلياتها، والمقاومة وآلياتها، ضد الدولة وبالتحديد ضد الطبقات الاجتماعية التي تستعمل الدولة لصالحها. وهذا النفس الجديد للمجتمع المدني كحيز مقاومة وحيز مستقل يحاول تعديل العلاقة بين الدولة والطبقات الاجتماعية، سيكون حاضرا في التحديدات اللاحقة للمفهوم وعلامة من علاماته.

مع سيادة النموذج الليبرالي وانحصر الفضاء العام على حيز عام تمثله الدولة وآخر خاص تمثله السوق التي أصبحت جهازا ضخما يبتلع كل المؤسسات الوسيطة المصنفة غير عامة، تراجع حضور مفهوم المجتمع المدني، وغاب عن الاستعمال لفترة طويلة، حيث لن تتم العودة إليه كمفهوم تحليلي مهم للنظرية السياسية إلا مع ما عرف بالثورة البولندية والثورات الديمقراطية التي حصلت في دول المعسكر الاشتراكي، حيث كان للحركات النقابية التي حملت مطالب اجتماعية وحقوقية

اقتصادية وحتى سياسية دورا بارزا. لقد كان ذلك الحراك دافعا لضخ دماء جديدة في المفهوم "لكن هذه المرة كصيرورة ديمقراطية" تعلن عن وجهها بشكل سافر، حيث إن خلق الحريات الاقتصادية والسياسية في دول المعسكر الاشتراكي كانت هي الدافع وراء الحراك الاحتجاجي الذي اعتُبر النموذج البولندي مثاله البارز، وهنا أيضا تمت استعادة المفهوم بشكله التقليدي كمجتمع المواطنين القائم على المشاركة الفعالة للمواطنين، وأيضا باعتباره مؤسسات وتنظيمات اجتماعية مستقلة عن الدولة من شأنها أن تحصن الفرد أمام سلطويتها. ومن حينها انطلقت شرارة المجتمع المدني كفاعل مشارك بحيوية في رسم السياسات، ومتدخل في بعض الأحيان في مسائل شكل الحكم القائم، وركيزة من ركائز الانتقال الديمقراطي وتثبيته. ومن هذا المنطلق راجت في الأساس أطروحة أن تاريخ مفهوم المجتمع المدني هو تاريخ الديمقراطية في الغرب، بالتمايزات التي حصلت فيه بين مجالات الجماعة الأولية أو الأسرة والمجتمع والاقتصاد والدولة، حيث ظل المجتمع المدني يتمظهر بصور مختلفة إلى أن استقر على حالته الراهنة كمجال تحصين للفرد وللمكتسبات الحقوقية والمدنية والسياسية والقانونية التي تم الحصول عليها عبر مسار طويل من التمايز والانفصال. لا نزع أن هذه القراءة قامت بتغطية شاملة أو وافية للمحطات المختلفة التي مر بها مفهوم المجتمع المدني، ولا نزع كذلك أننا استنفدنا فيها كل إمكاناته التفسيرية ومضامينه التي تمظهر بها عبر الزمن، فالمفهوم يخترن صيرورة تاريخية طويلة، وكان مجالا لقراءات نظرية متعددة، لكننا حاولنا بجهد متواضع أن نقدّم أطروحة تربط المفهوم تحليلا بالتغييرات الكبرى التي عرفها التاريخ السياسي الأوروبي،

حيث ظل مفهوم المجتمع المدني رهانا في كل فترة تاريخية وسياسية من تلك الفترات من اللحظة الأثينية حتى اللحظة البولندية وما تلاها.

والحد الأقصى لهذه الأطروحة والمتمثل في المطابقة بين سيرورة الديمقراطية وسيرورة المجتمع المدني، وهي الأطروحة التي رهن عليها عزمي بشارة في كتابه "المجتمع المدني دراسة نقدية"، لا ندعي بأننا قدمنا في هذا التمهد القصير تدليلا كافيا عليها، بقدر ما أشرنا إلى إلماحات متعلقة بتاريخ التمايز الذي ارتبط بمفهوم المجتمع المدني والذي قد يكون قاد إلى الصيرورة الحالية لشكل الديمقراطية الغربية. والآن سندلف إلى صلب النقاشات النظرية حول المفهوم واشتقاقاته اللغوية التي تناسلت منها دلالاته المختلفة.

الفصل الأول: الأصول الفلسفية لمفهوم المجتمع المدني

أولاً: السياقات الفلسفية القديمة والحديثة:

تكشف طبيعة الاجتماع السياسي لبني البشر عن ظواهر، كانت ميدان النظر الفلسفي¹⁴، ولعل في مقدمتها ظاهرة المجتمع المدني الذي تعرضت له كل فلسفة قدمت نفسها كفلسفة سياسية، وإن اختلفت العدة المفاهيمية والتحليلية لكل من تلك الفلسفات، وهو ما أدى إلى تباينها في بلورة معنى هذا المفهوم، الذي كثر استخدامه في الآونة الأخيرة في الدوائر السياسية والقانونية وحتى الاقتصادية، وفي سياق مقاربتنا لهذا المفهوم في أفق الفيلسوف الإيطالي أنطونيو جرامشي الذي تطور معه الفهم المعاصر للمفهوم، فإن التمشي المنهجي وإرادة تقديم مقارنة تحليلية شاملة للميادين المختلفة للمفهوم، تحتم علينا أن نقف على مصادره الفلسفية في الدلالات التي أعطيت له عبر المسار التاريخي للفلسفة السياسية، فهذا المفهوم مثله مثل المفاهيم الرائجة في الوقت الراهن كمفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان.... يتمتع بضرورة تاريخية نقف عليها من خلال هذا العرض الموجز والموجه للوقوف على المصادر الفلسفية له كخلفيات كان لها الدور الأكبر في تبلوره في الفهم الجرامشي بالصيغة التي سنقف على تفاصيلها في الفصل الثاني.

مفهوم المجتمع المدني عند فلاسفة اليونان: ما دام الوقوف على تكوينية

المفهوم يتطلب منا التعرض لمساره التاريخي فإن الأفق الذي سننطلق منه سيكون

¹⁴ أرسطو، كتاب السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).
الضروري في السياسة: مختصر كتاب السياسة لافلاطون، نقله إلى العربية من العبرية، أحمد شحلان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

ممثلا في الفلسفة اليونانية التي طبعت فلسفتها السياسية مسحة أخلاقية، فمجتمع المدينة عند اليونان يقوم على الفضيلة المدنية، فالإنسان بطبعه كائن مدني أو حيوان سياسي بالاصطلاح الأرسطي وهو ما يعني طبيعانية النظام السياسي وحتى النظام الاقتصادي، وهو ما يرى فيه البعض استثناءً لكل فاعلية للمجتمع المدني من حيث هو ظاهرة تاريخية¹⁵ فالاجتماع المدني داخل دولة المدينة يعكس في نظامه الطبقي صيغة النظام الإنساني بقواه العاقلة والغضبية والشهوانية¹⁶، وهو ما يجعله نظاما جامدا لا يتيح أي فاعلية حقيقية للمجتمع المدني الممثل في تلك الطبقات " الذهبية " و "الفضية" و"النحاسية".

إن ما يمكن أن نعتبره عنصرا تجديديا في هذه اللحظة على مستوى المفهوم هو الدلالة المعطاة له من طرف فلاسفة اليونان باعتباره يتعارض مع المجتمع المتوحش فهو مجتمع الأفراد المتحضرين الذي يتعارض مع مجتمع الريف ومع الولاءات العمودية والانتماءات القبلية، في هذا الإطار تتحدد معالم المدينة الدولة التي يتمكن فيها الإنسان من تحقيق الفضيلة الأخلاقية المرسومة في جوهره باعتباره كائنا اجتماعيا. هذا الإطار هو أيضا ما يؤطر الإسهام الروماني في هذا المجال، خاصة أن الحضارة الرومانية هي حضارة القانون المكتنز لآليات تنظيم الفضاء المدني ضمن علاقة أفراد الدولة بحكامهم وبالآخرين من مواطني المدينة وقد أسهم فيلسوف القانون شيشرون في بلورة دلالة مفهوم المجتمع المدني فهو فضاء العلاقات القانونية بين أفراد المدينة¹⁷

¹⁵ انظر عبد الله خشيم " المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق " ، مجلة دراسات ، طرابلس ، العدد الرابع والعشرون ، 2006 ، ص12.

¹⁶ انظر افلاطون، مصدر سبق ذكره.

¹⁷ انظر المرزوقي، سبق ذكره، ص 8

أما الإسهام العربي فيتمثل في مضمون التحليلات التي قدمها كل من الفارابي في كتابه "آراء أهل المدينة الفاضلة"¹⁸ وابن خلدون في نظريته عن العمران البشري¹⁹، حيث يرى أبو يعرب المرزوقي أن إسهام هذين الفيلسوفين في بلورة تحديد المجتمع المدني يتحدد من خلال النقد الذي قدماه في محاولتهما التي سعت إلى تخلص عمل المجتمع من نموذجي تفسير الفلسفة العملية القديمة للظواهر المدنية المستند إلى "بنية النفس" و "بنية المنزل" بينيتيهما الطبيعيين²⁰ وهو ما يحزر حسب المرزوقي عمل المجتمع المدني من استاتيكية الإيقاع الجامد لدوائره الطبقية، متيحين بذلك لنظام القوى المختلفة بالتفاعل والتناوب في الحصول على المصالح، ولعل نظرية العصبية التي تتأسس من خلالها السيطرة أو الملك عند ابن خلدون من خلال صراع العصبية أفضل نموذج لتلك الحركية في علاقات التفاعل داخل مجال الاجتماع البشري (الدولة)، كما أن نمط العلاقة السائد في المجتمع الإسلامي – عبر أشكال أنظمة الحكم التي عرفها التاريخ الإسلامي – تعكس جدليات علائقية بين نظام السلطة ونظام المجتمع الأهلي في دوائره المعرفية والتنظيمية الحياتية، ففي الدولة الإسلامية الوسيطة – التي أرجع الجابري مكوناتها إلى ثلوث القبيلة والعقيد والغنيمة والتي طبعتها النزعة الإفرادية في السلطة – غالباً ما استطاعت دوائر المجتمع الأهلي فيها في حيز الهامش المعطى لها أن "تحتفظ بأدوار إدماجية هامة اقتصادية وثقافية، الأصناف والحرف ومؤسسات

¹⁸ أبو نصر محمد الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة ومضاداتها (القاهرة: مؤسسة هنداوي للنشر، 2012).

¹⁹ عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، تحقيق عبد الله الدرويش، 2004.

²⁰ السيد ولد اباه، الدين والهوية إشكالات الصدام والحوار و السلطة، جداول للنشر والتوزيع، الكويت، 2001، الطبعة الأولى، ص 12

الوقف والعلم والطرق الصوفية...²¹ يحاول بعض المفكرين استغلال هذا الشكل من التمايز بين الأمة عن الدولة، للقول بوجود نزعة علمنة في طريقة ممارسة السلطة في التاريخ الإسلامي. ومثال ذلك ما ذهب إليه السيد ولد اباه في كتابه الدين والهوية: إشكالات الصدام والحوار والسلطة، وهو رأي تبناه بالاستناد إلى قراءة وجيه كوثراني للعلاقة الجدلية بين الأمة والدولة. لكن ما يهمننا من هذه القراءات هو إبراز الدور الذي كان يلعبه المجتمع الأهلي – الذي تمت المماثلة بينه وبين المجتمع المدني حسب هذه القراءات – داخل دوائر النشاط في المجتمع الإسلامي، ولعل في الوقوف على هذه الإسهامات العربية في التاريخ الإسلامي في بلورة دوائر مجال هذا المفهوم ما يغنيها عن محاولة تطويع الواقع العربي ليتلاءم مع مقولات لم ينتجها ولا تتناسب في كثير منها مع خصوصيته.

في المعنى اللغوي والاصطلاحي:

سنحاول الآن أن نقف على الجذر اللغوي لمركب مفهوم المجتمع المدني في اللسان العربي من خلال المعاجم اللغوية، حيث يحيل الأصل اللغوي لمركب المفهوم في لسان العرب والقاموس المحيط إلى دلالات تتعلق بطبيعة البيئة وبطبيعة المعاش إضافة إلى الكثافة وأسلوب العيش داخل مجتمع المدينة، حيث يرى ابن منظور أن المجتمع مشتق من الجمع وهو كالمنع أي تأليف المتفرق، وجماع الناس أخلاطهم من قبائل شتى وهو بذلك يتعارض ومنطق التجمعات الصغيرة في الفضاء البدوي

²¹ انظر محمد بن منظور، لسان العرب، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1955 - 1992، الطبعة الأولى، مجلد 4، ص53.

المعروفة بالمضارب التي ترتبط باسم عائلة ممتدة أو عشيرة، فمجتمع الناس أصله كل ما تجمع وانضم بعضه إلى بعض²² ونفس المنظور يكرسه أيضا صاحب القاموس المحيط ، فجماع الناس أخلاطهم وقيل هم الضروب المتفرقون بين الناس²³ ويتحدد فهم المجتمع بشكل أوضح ضمن نسق العلاقات في تحديد ابن منظور حينما يقول بأن "مجتمع أصل كل شيء يراد به منشأ النسب وأصل المولد وقيل يراد به الفرق المختلفة من الناس كالأوزاع والأوشاب"²⁴ وهذا التحديد الأخير الذي لا يستند فيه الاجتماع على الولاءات العمودية والانتماءات القبلية هو ما نرصد فيه غايتنا باعتباره اجتماعا مدنيا، وهنا يورد بن منظور الآية الكريمة "وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا"²⁵

ويتعمق الفهم اللغوي للمفهوم في الشق الثاني لتكوينيته "المَدَن" الذي هو حسب ابن منظور مرتبط بالحضر الذي هو خلاف البداوة «فَمَدَن من مدن بالمكان أي أقام به ومنه المدينة التي هي جمع مُدُن ومُدُن وهي الحصن يبني في أصطمة الأرض»²⁶ والحاضر هو المقيم في المدن والقرى وهو ما يشاطره فيه أيضا صاحب القاموس المحيط، فَمَدَن من أقام ومنه المدينة التي تعني أيضا الأمة، ومدن المدائن تمدينا أي مصرها، والنسبة إلى مدينة رسول الله (ص) مدنيّ وإلى أي مدينة من المدن هي كذلك، فالإنسان يكون مدنيا بإقامته في المدينة وانصهاره في نمط عيشها حيث " يسمى المقيم

²² انظر مجد الدين محمد يعقوب الفيروزبادي ، القاموس المحيط ، دار الفكر ، بيروت ، 1995 ، الطبعة الجديدة ، باب العين ، ص 639

²³ بن منظور ، مصدر سبق ذكره ، ص 56

²⁴ نفس المصدر ص 197.

²⁵ القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية 13.

²⁶ الفيروزبادي، سبق ذكره، ص 1112.

في المدينة مديني أو مدني " و"تمدين تنعم وهو ضد الخشونة²⁷ ونفس الفهم "للمدن" يطال قرينه في اللسان العربي "الحضر" الذي هو خلاف البادية أي أنه نمط عمراني خاص تحكمه ظواهر لا تتوفر في البادية.

هكذا يتحدد الفهم اللغوي لمركب المجتمع المدني في اللسان العربي باعتباره نمطا حضاريا خاصا ومتفردا في أسلوب عيشه ونمط بيئته. فهو يتحدد بالتعارض مع البداوة ونمط عيشها وبيئتها. وما يريد البعض تكريسه من عدم وجود نظير لمفهوم المجتمع المدني في سياقنا العربي هو أمر لا تسنده الأدلة، فمحاولة التملص من المفهوم وإبداله بصيغة أخرى هي "المجتمع الأهلي" على الرغم من وجهة الحديث عن مجتمع أهلي، إضافة للمجال الخصب لهذا المفهوم الجديد في اللسان العربي، لا ينفي إمكانية أن يتعايش المفهومان معا في السياق العربي لكن حسب مستويين: فعندما نستخدم مفهوم المجتمع المدني في السياق العربي فذلك إنما يعني ذلك التصور الذي يحدد هذا النمط من الاجتماع بالتعارض مع البداوة وأسلوبها في الحياة، وهو نفس المنطق الذي يحكم فهمه في السياق الغربي القديم والحديث، في حين يعبر تعبير "المجتمع الأهلي" عن ذلك الحيز الخاص في فضاء المجتمع المدني، الذي هو فضاء "القطاعات الاجتماعية" غير المحصورة في شروط الوراثة، ويكون بذلك مقابلا لدلالة المفهوم في السياق الغربي المعاصر كفضاء للتنظيمات الخاصة وغير الرسمية. هكذا إذن نكون عرضنا لتكوينية المفهوم اللغوية في اللسان العربي، بيد أن السيرورة التاريخية للمفهوم تتجلى

²⁷ عبد القادر الزعل ، كتاب قضايا المجتمع المدني عند غرامشي عن ندوة القاهرة 1990 ، " مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية " ، دار كنفان للدراسة والنشر ، القاهرة ، 1991 ، الطبعة الأولى ، ص 146

في فاعلية أكبر في السياق اللغوي اللاتيني لتشكل المفهوم في مساره التاريخي، حيث أثرت المنعرجات التاريخية لمسار الغرب في الدلالات المعطاة له بدء من اليونان إلى الصياغات المعرفية والحيوسياسية لفلسفة هيجل وماركس وفرغسون وجرامشي إلخ، وهي سياقات فعلت فعلها في المفهوم. الذي يظهر لنا بتشكلات ومعاني عديدة ففي معناه اللاتيني "societascivilis" "يعبر عن مجموعة سياسية تخضع للقوانين"²⁸ يقول عبد القادر الزعل « هذه الرؤية للسياسي التي تجدها في كتب أرسطو والفلاسفة المحدثون "فلاسفة العقد" لا تظهر التمييز الموجود اليوم و المتفق عليه بين الدولة والمجتمع المدني، إذ يفهم التقليد الأوروبي القديم السياسي، الدولة على أنها المقصود بمجتمع مدني يمثل تجمع سياسي، أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها²⁹» ذلك أن هذه التمثلات المعاصرة لطبيعة المفهوم لم تتشكل إلا في أطر استثنائية تتعلق بالمخاضات الكبرى التي شهدتها العالم الغربي المعاصر متمثلة في الثورة الفرنسية والأميركية وما حدث في إنجلترا و ألمانيا على التوالي، حيث استعاد مفكرو القرن الثامن عشر - وعلى رأسهم فرجسون - مفهوم المجتمع المدني للوقوف أمام الاستبداد السياسي، مع الاحتفاظ بالفهم القديم له، فالحركة الجمعياتية هي النسق الأحسن للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي³⁰ وهو نفس الأمر الذي ميز استعادة هيجل وماركس وجرامشي للمفهوم على التوالي، كل حسب الظروف

²⁸ عبد القادر الزعل، سبق ذكره، ص 146.

²⁹ نفس المرجع، ص 147.

³⁰ نادية بن يوسف، " نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في العصر الحديث "، مجلة دراسات، طرابلس، العدد الرابع والعشرون، 2006، ص 85

التي طبعت المرحلة التي عاش فيها في جوانبها السياسية والاقتصادية على وجه الخصوص، لكن لكي لا نستبق مجال حديثنا نبقى ضمن هذه المصادر "البعيدة" للمفهوم، بالتحديد داخل محطة فلسفية كبرى تبلور فيها المفهوم بشكل تقليدي، إنها محطة فلسفة العقد الاجتماعي التي تحدد فيها المفهوم بالترادف مع المجتمع السياسي الذي يعبر في هذه الفلسفة عن هذه الحالة من الاجتماع البشري التي تتجاوز "فرضية" حالة الطبيعة عندهم .

إنه نظرا لارتباط حقوق الإنسان بالمجتمع المدني والسياسي، فقد أخذ من طرف الساسة وفقهاء القانون وأعلام الفلسفة كموضوع، من أجل أغراض يتعلق بعضها بعملية التأسيس للفضاء القانوني القائم على الامتثال والاحترام المتبادل للحقوق، ويتعلق بعضها الآخر بضرورة الحفاظ على حالة الاجتماع المدني. وفي هذا الصدد كان لفلسفة العقد عبر ثالوثها الفلسفي الكبير هوبز وروسو ولوك الدور الأكبر في بلورة هذا الطرح عن حالة الاجتماع الإنساني، فقد انطلق هؤلاء في سبيل بلورة الوضع السياسي من فرضية منهجية تتعلق بحالة الطبيعة التي اختلف تصورهم لها ما بين الطابع الطوباوي³¹ "روسو ولوك" والطابع الاحتقاني لها "هوبز". لكن الهدف واحد يتعلق برسم ملامح فضاء العيش المشترك "المجتمع السياسي" الذي يماثل ويتطابق في هذه الفلسفات المجتمع المدني، الذي ترتبط لحظة بزوغه حسب روسو بلحظة بروز الملكية يقول «ففي اليوم الذي عن فيه لإنسان ما أن يسور أرضا ويقول

³¹ جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، ترجمة عادل زعيتر، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1995). جون لوك، رسالة في التسامح، ترجمة منى أبو سنة، (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 1997).

هذا لي ثم إنه وجد أناسا من السذاجة بحيث صدقوه، في ذلك اليوم كان ذلك الإنسان هو المؤسس الفعلي للمجتمع المدني»³² وفي هذا يرى لوك أنه لكي نفهم السلطة السياسية فهما صحيحا، ونستخلصها من أصلها ، يجب أن نتحرى الحالة الطبيعية التي وجد عليها جميع الأفراد. وهي الحالة التي امتازت بوضعية مشاعية للحقوق في نظره، لكنها تفتقر إلى الضمانات الأساسية لاستمرارها، وهو ما يضطرهم "الأفراد" إلى البحث عن صيغة تدفعها الإرادة العامة المشتركة وتغذيها وتضمن الحفاظ عليها وخضوع كافة الأفراد لها، هذه الصيغة هي صيغة الاجتماع السياسي المدني ممثلا في الدولة التي تضطلع بمهمة الحفاظ على الحقوق المدنية والدينية لأفرادها، ونفس المنطق يحكم التصور الهوبزي، وإن كان بطريقة أكثر عقلانية وشمولية، فالدولة المدنية، هذا الحيوان الاصطناعي الكبير – كما يسميه هوبز – تتحدد بالتعارض الجذري والطبيعة اللاهوتية لدولة القرون الوسطى، والإنسان المدني هو جزء من هذه الطبيعة الاصطناعية، فهو يرهن أفعاله ونفسه لضرورات هذا النمط الحضاري المتمثل في الدولة المدنية، التي يجد فيها الأمان من أنانيات الصراع في حالة الطبيعة، ذلك أن الدولة الكلاسيكية التي يعد هوبز من كبار منظريها تتحدد دائما وأبدا ضمن منطق ثنائية السلم الداخلي والأمن الخارجي بغض النظر عن شمولية أو ديمقراطية نظام الحكم فيها الذي غالبا ما يكون مؤسسا على القوة لا على الحق³³ بيد أن هذه الاستراتيجية المتمثلة في فرضية حالة الطبيعة لتأسيس واقعة الاجتماع المدني تجد

³² نظر البكاي ولد عبد المالك ، " المجتمع المدني الدولة والسوق " ، مجلة دراسات ، طرابلس ، العدد الرابع والعشرون ، 2006 ، ص 43.

³³ اسبينوزا ، اللاهوت والسياسة ، ترجمة حسن حنفي ، دار التنوير ، بيروت ، 2005 ، الطبعة الأولى ، ص 437

جذورها عند الفيلسوف الهولندي اسبينوزا من خلال كتابه اللاهوت والسياسة، من خلال فكرته عن الحق الطبيعي وحالة عجز الطبيعة، «فالغاية القصوى من تأسيس الدولة ليست السيادة أو إرهاب الناس أو جعلهم يقعون تحت نير الآخرين ، بل هي تحرير الفرد من الخوف بحيث يعيش كل فرد في أمان قدر الإمكان، أي يحتفظ بالقدر المستطاع بحقه الطبيعي في الحياة وفي العمل دون إلحاق الضرر بالغير»³⁴.
هكذا إذن يتحدد منطق المجتمع المدني في هذه اللحظة بالتماثل المطلق مع المجتمع السياسي.

ثانياً: الخلفية الفلسفية لفكر جرامشي

1- السياق الهيجلي والماركسي:

إنها لحظة تأسيسية جديدة للمفهوم، استقى منها جرامشي نزعتة النقدية وفهمه الدقيق لمفهوم المجتمع المدني. حيث كان للتحديدات التي أعطاها هيجل للمفهوم في مؤلفه "أصول فلسفة الحق"³⁵ – بإسهامه المتمثل في بلورة الفصل الجذري بين مفهومي الدولة والمجتمع المدني وربط هذا الأخير بالحقيقة الاقتصادية – الدور الأبرز في بلورة الفهم لجرامشي لطبيعة سياقات المجتمع المدني. لقد حدد هيجل المجتمع المدني، في كتابه الأنف الذكر، باعتباره لحظة التوسط بين العائلة بنظامها التضامني العائلي والدولة بنظامها الجمعي الأخلاقي يقول هيجل «المجتمع المدني ليس جماعة عضوية تقوم على أساس المشاركة في القيم والتعاطف ... كما أن الجماعة الدينية ليست

³⁴ ميخائيل أنوود ، معجم مصطلحات هيجل ، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام ، المركز المصري العربي ، القاهرة ، 2000 ، ص 112.
³⁵ هيجل، أصول فلسفة الحق، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996). انظر من الصفحة 431.

هي المجتمع بل هي جماعة متألّفة أو متحابّة³⁶» إن أصالة الممارسة الفلسفية عند هيجل تتحدد في ذلك القران المثالي بينما هو عقلي وواقعي، فهيجل الذي يجعل نُصب عينيه هدف الدولة المطلق يسلك في ذلك مسالك يتألّف فيها الواقعي مع المثالي، حيث يجد الواقعي في المثالي مختلف لحظاته، وهو ما يتجلى بشكل أكبر في ثالوثه السياسي «العائلة، المجتمع المدني ، الدولة».

ينطلق هيجل في بناء نسقه السياسي من نقده الموجه لنمط دولة العقد الاجتماعي التي تحدد للدولة غايات خارجة عنها، فدولة العقد ليست إلا آلية لتسيير العيش المشترك بين الأفراد، فهي لاحقة على وجودهم وبالتالي فغايتها منوطة بحاجاتهم، في أفق فيلسوف مثالي كهيجل يغدو هذا القول ضربا من الخيال، فلا سبيل إلى القول بأسبقية الفرد على الدولة، فالدولة ككيان هي التي تنتزع الفرد من طغيان الخصوصية وحدود إنّيته الأنانية ليجد كماله وكيونته الأخلاقية فيها. إن غاية الدولة بهذا المنطق تتمثل في ذاتها بوصفها تجسيدا للمطلق وليس في أي غاية خارجة عنها، فالأهداف التي يجعلها فلاسفة العقد منوطة بالدولة من قبيل إشباع حاجات الأفراد اليومية ورعاية التنافس في ظل المصالح المتناقضة، هي مهام حسب هيجل خاصة بالمجتمع المدني الذي هو رديف المجتمع الاقتصادي وبالتالي البورجوازي.

إن الاجتماع البشري في المنطق الهيجلي يعود في جذره الأول إلى العائلة كوحدة شعورية تعكس حالة المجتمع الطبيعي برباط تضامن فعلي أولي ونزق، فالعائلة

³⁶ جان بيار لوفيفر و بيار ماشيري ، هيجل والمجتمع ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1993 ، الطبعة الأولى ، ص 20.

تشكل وجودا منظما يسبق في نظامه الوجود الخاص للأفراد ويجدده. والمهمة الملقاة على عاتق العائلة هي تأهيل أفرادها وإعطائهم الوسائل للتموضع خارجها في ظروف مغايرة لظروفها، في ظروف المجتمع المدني الذي يحكمه الصراع على المصالح يقول هيجل « يجب على الأونات التي ما تزال مرتبطة في وحدة العائلة (...) كفكرة ما تزال أيضا في مفهومها ، أن تتحرر بموجب هذا المفهوم وأن تنفذ إلى الواقع المستقل»³⁷ إن المجتمع المدني بهذا التحديد هو "لحظة أونة الفارق" بين العائلة والدولة، يقول هيجل «المجتمع المدني البورجوازي هو الفارق الذي يقيم بين العائلة والدولة أي بين الأونتين الأولى و الأخيرة»³⁸ من هاهنا تتأسس الواقعية الفردية للأفراد «في هذا الشكل الجديد لوجودهم الاجتماعي يصبحون واقعيًا أفرادا وهكذا وهم مستقلون ومعزولون يتخذون من أنفسهم غاية لنشاطهم، وبصفتهم أعضاء في المجتمع المدني يكونون أشخاصا خاصين وغايتهم مصلحتهم الخاصة وهذا الهدف هو منذ ذلك الحين هو هدف أناني»³⁹ وما يسلم هذه اللحظة من حالات الصراع على المصالح، التي يماثل بينها وبين لحظة الإدراك، إلى لحظة الدولة – التي تعني لحظة العقل – هو أن هذه الأخيرة مستتبنة للأونتين معا "العائلة والمجتمع المدني" ففيها يتم تجاوز الطابع الانشطاري السلبي في المجتمع المدني، وطبيعية ونزق العلاقة العائلية «فكرة الدولة هي التي انقسمت في هاتين الأونتين للعائلة والمجتمع المدني» كل من

³⁷ جان بيار لوفيفر ، سبق ذكره ، ص 23.

³⁸ نفس المرجع، ص 24.

³⁹ نفس المرجع، ص 57.

هاتين الأونتين حسب المنطق الهيجلي هي تعبير عن فكرة الدولة ولكن بصفة قاصرة وهو ما يستدعي تجاوزهما.

إن تحقيق فكرة الدولة المطلق، بهذا المنطق، لا تعبر عن نمط تجميحي للأونتين الأوليتين بل هي تعبير عن اندماج كلي للحظاتها «إنتاج قوامه في حركة إنتاجها الذاتي» كما يقول لوفيفر. إلى جانب هذا الإسهام نرصد لدى هيغل إسهاما آخر من نوع خاص في تحديد المجتمع المدني كبنية متميزة عن الدولة، هذه المرة في حقيقته الاقتصادية التي طورها عنه جرامشي، فحسب إمام عبد الفتاح إمام فإن فكرة المجتمع المدني عند هيغل – «الذي هو نطاق متميز من الحياة الأخلاقية في مقابل الأسرة والدولة، وهو يتوسط بينهما، وهو يشمل الحياة الاقتصادية للجماعة جنبا إلى جنب مع التنظيمات القانونية والسياسية والاجتماعية التي تضمن قيامه بعمله بسهولة، ولم يسبق هيغل مفكر آخر في هذا التمييز لاقتناعه المتزايد بأن للدولة هدفا أعلى من تنظيم العلاقات بين المواطنين، فإذا كان المجتمع المدني سيشكل "ساكن المدينة" فإن الدولة تشكل مواطنا وليس ببساطة تاجرا يقوم بأعمال تجارية»⁴⁰ – تأتي في ثلاث لحظات:

- نسق الحاجات الاقتصادية بالمعنى الصحيح
- تنظيم العدالة حيث يتجسد الحق المجرد في القوانين
- الشرطة والنقابة ضمن بعدي تحديد أسعار الضروريات والإشراف على جودة السلع من جهة، ومن جهة أخرى تضطلع النقابة التي تغطي أيضا بالإضافة إلى

⁴⁰ ميخائيل أتوود ، مرجع سبق ذكره ، ص 113.

الجمعيات الاقتصادية الهيئات الدينية وجمعيات المثقفين ومجالس المدن حيث تخفف من التنافس الفردي القائم في ننسق الحاجات وتعلم أعضائها كيفية الحياة في الدولة.

إذن بهذه الصيغة يتحدد الفهم الهيجلي لطبيعة أو ماهية المجتمع المدني باعتباره لحظة تمزق وصراع وهي الصيغة التي كان لها بالغ الأثر على فهم غرامشي، فهيجل هو الأب الروحي لكل ما هو يساري وكل ما هو شيوعي، وإن ظن أقطاب هذا الاتجاه أن أفكارهم تعبر عن خروج وإفلات من القبضة الهيجلية ولكن هيهات ففيلسوف المثالية الأكبر بسط منطقته على الفلسفة الحديثة والمعاصرة، الماركسي منها والليبرالي.

أما في أفق الفيلسوف الألماني الكبير كارل ماركس فإن المفهوم يتحدد ضمن منطق صراع الطبقات على المصالح الاقتصادية فالمجتمع المدني عند كارل ماركس يتشكل كفضاء للذود عن الحقوق في ظل هيمنة الطبقة البورجوازية على وسائل الإنتاج، ليصبح المجتمع المدني معه فضاء مواجهات بين مصالح اقتصادية طبقا للقيم البورجوازية، أو هو المجال الذي تتضح فيه التناقضات الطبقيّة بجلاء، ومن ثم ربط ماركس بين المجتمع المدني والبنية التحتية بما تشمله من علاقات إنتاج ونشاط اقتصادي، بعبارة أخرى يشمل المجتمع المدني كل التفاعلات المادية للأفراد في إطار مرحلة معينة من تطور القوى المادية و يحتضن كل جوانب الحياة الصناعية والتجارية في تلك المرحلة.

إن الدولة في التقليد الماركسي تُفصح عن نفسها دائماً من خلال حقيقة واحدة هي حقيقة الصراع بين الطبقات.

وبما أن ماركس يمثل موقفاً معاكساً لهيجل فإن المجتمع المدني عنده يتجاوز حدود الأمة والدولة فله امتدادات خارجها «بل إنه هو الذي يقيم الدولة في مرحلة معينة من تطور القوى الإنتاجية»⁴¹ وبهذا المعنى فإن الدولة ليست هي التي تكيف المجتمع المدني وتنظمه، بل إن المجتمع المدني هو الذي يكيف الدولة وينظمها⁴²، هذا الملمح الماركسي سيطوره جرامشي في جدلية علاقة الدولة بالمجتمع المدني، حيث يصبح دورها منوطاً بتنظيمات المجتمع المدني في لحظة هيمنة القوى التقدمية.

هكذا إذن نكون قد وقفنا على تكوينية المفهوم في سيرورته التاريخية التي ستتوج مع جرامشي ببلوغها لذروتها، حيث سيصبح للمفهوم أبعاد عملية تجد تنويرها في الأخرى في مفهوم الهيمنة الذي يعد المرادف الأمثل لحقيقة المجتمع المدني ممثلاً في المنظمات الخاصة والرسمية، لكن جرامشي سيستعيد هذا المفهوم في ظل أفق مشروع حضاري، هو ما يجعله ذا أهمية أعظم من سابقه، إنه مشروع تصويب مسار الهيمنة ليكون في صالح القوى التقدمية وبلورة الحل الثوري الملائم للغرب عموماً وبلاده إيطالياً خصوصاً، فهو المناضل الحزبي الشيوعي الذي خاض ألم النضال السياسي ضد الفاشية وأنظمة الحكم البالية، وهو الذي قضى

⁴¹ مصطفى كمال السيد، " مفهوم المجتمع المدني والتحول العالمية "، سلسلة بحوث سياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عدد 95، إبريل 1995، ص 11 - 13

⁴² كريم أبو حلوة، "إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدن"، عالم الفكر، العدد الثالث، يناير 1990، المجلد 27، ص 16.

أيضا ما يناهز ربع حياته القصيرة داخل سجون موسوليني. لقد حاول هذا الشيوعي عبر شخصيته الفذة نضاليا وفكريا أن يرسم ملامح خطة استراتيجية للهيمنة، يمثل فيها المجتمع المدني حجر الزاوية من أجل انتقال سلس ومدروس للهيمنة من دوائر القوى الرجعية ببيروقراطيتها العتيدة إلى دوائر القوى التقدمية. كل ذلك عبر مفاهيم خاصة بهذا الفيلسوف من قبيل حرب المواقع وحرب الحركة والثورة الدائمة والثورة السلبية....، وما يجعل الممارسة الفلسفية عند هذا الفيلسوف ذات أهمية قصوى هو تضافر الجانب النظري والسياق العملي معا، ففلسفة جرامشي السياسية التي تُوَطر في سياق فلسفة الممارسة الماركسية، هي ذات عناصر واقعية بالأساس يمكن أن يستفيد منها الآخر في بلورة قواعده وأطره التنظيمية في سبيل إمكانيات تثوير الواقع. وقد أفاد هذا الفيلسوف بالدرجة الأولى من الخبرة العملية للياسر الفرنسي وأسلوب تكتيكة السياسي الذي يرتهن إلى فاعلية المثقفين في عمليات التثوير، فالصراع داخل المجتمع المدني لم يعد محصورا في البنية التحتية بقواعدها المادية بل أصبح بالأساس صراعا أيديولوجيا يخاض بالدعاية وأنماط التربية التي تبذل في ممارستها الطبقة المسيطرة عن طرق المدرسة والقانون وألوان أخرى من الممارسات. من هنا كانت مفاهيم من قبيل المثقف العضوي والمثقف التقليدي والأدب الشعبي والحس السليم من المفاهيم الأساسية داخل النسق الجرامشي .

إن قراءة جرامشي للماركسية كانت من أفق القراءة التاريخية بما تتيحه من تصويب للتاريخية وواقعية هذه القراءة في أوجه منها، فإن كانت الدولة حسب التقليد الماركسي تفصح عن نفسها دائما من خلال حقيقة واحدة هي حقيقة الصراع

بين الطبقات فإن هذه القراءة على الرغم من وجاهتها إلا أنها وبفعل سيطرة النزعة التاريخية "المشطّة" تقود إلى استاتيكية وحتمية يرى جرامشي أنها تفضي إلى الخمول عن النضال السياسي، ففي القراءة التاريخية الجرامشية لا مجال إلى منطق الحتمية والعفوية في استراتيجية الثورة.

قد يتطرق إلى أذهان البعض – وهو أمر من الواجبة أيضا بمكان – أن جرامشي أقرب في ذلك إلى التفكير الإنجليزي "التجريبي" منه إلى الفرنسي "العقلاني" بيد أن كراسات الحافلة باقتباساته من الثورة الفرنسية واسترشاده بعمل الحزب اليساري الفرنسي عبر أطره التنظيمية لا يسند ذلك كثيرا.

الفصل الثاني: اللحظة لجرامشية وتثوير المفهوم

أولا الأبعاد الثلاثية لفلسفة غرامشي السياسية:

لئن كان مفهوم المجتمع المدني قد تحدد في السياقات الفلسفية قبل جرامشي – سواء في فلسفة العقد الاجتماعي بالمهاة بينه وبين المجتمع السياسي، أو تحدد من منظور هيغلي باعتباره مرحلة التوسط المطلق بين الأسرة والدولة ، أو حسب قراءة جرامشية لتصور هيغل عن الجمعية باعتبارها وسطا بين التنظيم السياسي والاقتصادي وهو تحديد غامض حسب جرامشي⁴³، أو سواء تحدد هذا المفهوم من منظور ماركسي باعتباره فضاء للذود عن الحقوق، من منطلق أن الدولة لا تعدو أن تكون جهازا بيروقراطيا تمارس من خلاله طبقة مهيمنة اقتصاديا هيمنتها – فإن جرامشي ورغم إفادته من تلك التصورات التي مثلت مصادر له، استطاع أن يقفز بالمفهوم إلى أبعد من كل تلك التصورات، ليتحدد المفهوم معه ضمن أطر جديدة تتجاوز المحددات التقليدية له في فلسفة العقد الاجتماعي، تحديد يقفز به كذلك عن حالة السلب التي وضعه فيها هيغل – كلحظة تمزق وصراع⁴⁴ – ويقفز به كذلك عن وضعية البنية التحتية التي وضعه فيها ماركس يقول جرامشي «أبنية المجتمع المدني الفوقية أشبه بمنظومات الخنادق في الحرب الحديثة»⁴⁵ قول له أهميته في صيغة صراع الهيمنة بين الطبقات والقوى التقدمية والرجعية المحافظة؛ بيد أن ذلك ميدان نستأنف القول فيه في مقامه .

⁴³ البكاي ولد عبد المالك ، " المجتمع المدني الدولة والسوق دراسة تحليلية للتطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني " مجلة دراسات ، طرابلس ، العدد 24 ، 2006 ، ص 49.

⁴⁴ أنطونيو غرامشي، كراسات السجن ، ترجمة عادل اغنيم ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1994 ، الطبعة الأولى ، المجلد 2 الجزء 2 ، ص 279.

⁴⁵ البكاي ولد عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 48

ما يهمننا الآن هو أن جرامشي يُقر في كراساتهِ بضرورة تثبيت مستويين فوقيين أساسيين: أولهما هو المجتمع المدني أي مجموع التنظيمات الخاصة و ثانيهما هو المجتمع السياسي أو الدولة. والقاسم المشترك بين هذين المستويين هو نمط الهيمنة الذي تتخذه كل صيغة من صيغهما "هيمنة قسرية" وأخرى "شرعية" من منطلق الحكم؛ أو هيمنة قسرية و أخرى استبدائية⁴⁶ من هنا كان المجتمع المدني عند جرامشي «ليس فضاء للتنافس الاقتصادي، مثلما يعتقد هيجل وماركس، بل فضاء للتنافس الأيديولوجي»⁴⁷ ومن هنا كان بناء فوقيا.

يتعمق فهمننا لأهمية المجتمع المدني عند جرامشي عندما نربطه بما يميز الفكر الجرامشي وهو ذلك السعي الدؤوب، صوب رسم خطة استراتيجية لنهضة الأحزاب الشيوعية، إضافة إلى رصد استراتيجية الثورة الملائمة للغرب. من هذا وذاك تأتي أصالة الممارسة الفلسفية عند جرامشي كفلسفة حقة للممارسة.

فضمن الإطار الأول المتمثل في التحديد النظري للمفهوم: تكمن أصالة الفكر لجرامشي في ذلك التجاوز الذي مثلته فلسفته مع مصادره، كما تكمن أيضا في كون التحديدات التي فصلها جرامشي على مقاسات مفهوم المجتمع المدني هي التي تسود الساحات الفكرية الآن. بحيث لم يعد في الإمكان الحديث في مجال المجتمع المدني دون العودة لما سطره جرامشي في كراساتهِ. والإطار الثاني الذي تبرز فيه طرافة طرح جرامشي،

46 غرامشي، مصدر سبق ذكره، ص 255.

47 انظر عبد القادر الزعل، عن ندوة القاهرة 1990 << كتاب غرامشي وقضايا المجتمع المدني >>، " مفهوم المجتمع المدني و التحول نحو التعددية الحزبية " ، دار كنفان للدراسة والنشر ، القاهرة ، 1991 ، الطبعة الأولى ، ص 150

هو في جدلية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة. باعتباره حجر الزاوية في "الثورة" وباعتبارها "الدولة" ذلك الفضاء المحصن بمتاريس التنظيمات الخاصة التي تدافع عندما تتعرض الدولة للهجوم.

وهنا نلاحظ أن جرامشي وخلاف السائد عند الكثير ممن كتبوا عنه، دون الاطلاع على ما كتب، يميز بين نظرتين للمجتمع المدني. فهناك ما يمكن أن نسميه المجتمع المدني الفاعل الذي يكون في موقع الهجوم، والمجتمع المدني المفعول به الذي يكون في موقع الدفاع. وهو ما سنفصل فيه في وقته، ذلك لأن البعض يرجع إلى جرامشي بعض الاضطراب والغموض في تحديد المجتمع المدني في علاقته بالدولة عندما يقول بأن المجتمع المدني هو الدولة ذاتها؛ ولعمري تلك مقولة تحتاج إلى تشخيص معمق ينكشف معه جانب كبير من أصالة الطرح لجرامشي، فالتحليل لجرامشي يبلغ أوجه في جدلية العلاقة بين هذا الثنائي، عندما يؤكد على ضرورة أن يحتوي المجتمع المدني مهمة الدولة وأدوارها فهو البديل عن المجتمع الشيوعي في التقليد الماركسي العتيق "إنه المجتمع المنظم ذاتيا" الذي لا يتبعد وظيفة الدولة فيه عن وظيفتها في الدولة اللبرالية كحارس ليلي فقط.

كل هذه الجوانب من فلسفة جرامشي تمثل طرفا وجدة نقف على تفاصيلها من خلال الأبعاد الثلاثة لفلسفته السياسية فما هي؟

1- مفهوم القيصرية:

تعود أهمية هذا المفهوم بالنسبة لموضوعنا في أن السياق التحليلي الذي يورده فيه جرامشي، ينم عن تلك الوضعية من حالة توازن القوى بين الجماعات الاجتماعية؛

وهي الحالة التي يصعب فيها حسم الصراع لصالح إحدى القوتين الاجتماعيتين، من هنا يأتي ما يسميه جرامشي الحل القيصري، في هذا الطرف الذي يحتاج إلى بلورة حل لهذه الأزمة. نرصد من خلال تحليل جرامشي لهذه الوضعية أنها تنطوي على بعدين أساسيين:

البعد الأول هو أن القيصرية إمكان لأن تتولى القوى التقدمية زمام الأمر، وبالتالي نجاح المهيمّن عليهم في إضفاء صبغتهم التحررية على الدولة.

- والبعد الثاني للحالة القيصرية هي أنها قد تكون انتكاسة لبلورة هيمنة طبقية حادة (للطبقة المهيمنة سلفاً)، فما يظهر للوهلة الأولى باعتباره مصالحة، ينقلب مع القوى الرجعية – وبفعل تاريخها الطويل في ممارسة الهيمنة ولانتشارها في أجهزة الدولة البيروقراطية – إلى انغلاق قد تستحيل معه أي إمكانية جديدة لبلورة مشروع ثوري تتقدم من خلاله القوى التقدمية إلى الواجهة. ومعيار غلبة أحد الامكانات القيصرية التي تقود إلى التقدم أو التي تقود إلى الرجعية هو الشكل الذي يكونه قيصر تقدمي أم رجعي؟. لكن جرامشي في معرض حديثه عن القيصرية ينبهنا إلى ضرورة عدم حصر الحالة القيصرية في "حالة التوازن بين القوى" أو حصرها أيضاً في حل التسوية غير العضوي الذي يمثله قيصر، فلا بد حسب جرامشي من أن ندرس التفاعل في العلاقات بين الجماعات الرئيسية... بين الطبقات الأساسية والقوى الاحتياطية التي تقودها وتخضع لنفوذها المهيمّن⁴⁸ فقيصر هو نفسه الآخر توليفة من الظروف التاريخية

48 عبد القادر الزعل، مرجع سبق ذكره، ص 150

والاجتماعية المعقدة. إن قيصر هو شخصية كارزمية لها القدرة على استيعاب التناقضات فهو من رجال القدر الكارزميون، بيد أن الحل القيصري لا يقتصر في حال الشخصية الفردية بل قد يكون الحل القيصري نموذج حكومة. فالصيغ الائتلافية للحكومات التوافقية، التي تمهد لتأسيس جديد، تمثل حسب جرامشي حلا قيصريا.

إن اللحظة القيصرية هي لحظة استثناء مشحونة بالسلب الذي يميز النخب الطلائعية للطبقات الاجتماعية وأطرها التنظيمية (الأحزاب ، النقابات...) فعندما يحدث الشرخ بين الطبقات و أحزابها التقليدية «يصبح الوضع حرجا لأن المجال يفسح أمام الحلول العنيفة ونشاطات القوى المجهولة التي يمثلها رجال القدر الكارزميون»⁴⁹ في هذه اللحظة التاريخية يحدث ما يسميه جرامشي بانتفاخ أو تغول البيروقراطية بجهازها المدني والعسكري وتكثر التدخلات وتنشط دوائر المال العليا، هذا النمط من الهزات هو ما يفتح باب أزمة هيمنة الطبقة الحاكمة، لكنه كذلك هو ما قد يسد الباب أمام الطبقات المسحوقة إذا لم تستثمر هذه اللحظة التاريخية، فهذه الظروف كلها تغذي الثورة وتهيئ لأزمة سلطة الطبقة المهيمنة.

لكن الحل القيصري بصيغته الرجعي والتقدمي ينفي إمكان ذلك الحل العضوي الجذري الذي يتمثل في مجاوزة حل التسوية – الذي تمثله القيصرية – إلى صياغة نمط جديد من الهيمنة ومن ثم الدولة، يقول جرامشي «إذا لم تجد الأزمة هذا الحل العضوي، وكان الزعيم الكارزمي هو الحل، فهذا يعني وجود توازن استاتيكي، قد

⁴⁹ غرامشي، مصدر سبق ذكره، ص 266 - 243

تتباين عوامله، لكن العامل الحاسم من بينها هو عدم نضج القوى التقدمية، إنه يعني أنه ليست هناك جماعة سواء كانت محافظة أو تقدمية قادرة على تحقيق النصر، فحتى الجماعة المحافظة في حاجة إلى سيد»⁵⁰ هكذا فعلى الرغم من "إيجابية" الحل القيصري كتسوية مؤقتة للأزمة فإنه يبقى سلبيا، فهو يعبر من جهة عن عدم نضج القوى التقدمية، وهو من جهة أخرى قد يفضي إلى رجعية أكثر حدة في هيمنتها من سابقتها، فعلى الرغم من أن وضع الأزمة يجعل من قبضة الطبقة المهيمنة متراخية، إلا أن امتلاكها لكوادر مدربة ولبيروقراطية متينة، هو أمر يساعدها على تشكيل أساس صلب جديد لهيمنتها (الضربة التي لا تقتل تزيد قوة). كما أن سلبية الحل القيصري عند جرامشي لا تتبع فقط مما سبق ذكره، بل تتبع من أمر جوهرى، أراه السبب الرئيس في عدم قبوله للحل القيصري، وهو أن هذا الأخير يكرس النفوذ الفردي الذي يقود إلى الدكتاتوررية، التي يراها جرامشي نحسا أصاب الغرب عموما وبلاده إيطاليا على وجه الخصوص، فموسوليني حسب جرامشي هو نموذج قيصري "سخيف" قادت إليه الأزمة التي عاشتها إيطاليا⁵¹. كما أن السبب الكامن وراء هذا الشلل في عدم اقتناص هذه الفرص "وضعية أزمة الطبقة المهيمنة" يرجع إلى عدم فعالية مؤسسات المجتمع المدني للطبقات الشعبية، إذ تحول الحزب – باعتباره إطارا من أطراف تلك المؤسسات والذي هو المسؤول عن إدارة مثل هذه الظروف ورصد فرص الهجوم فيها – إلى مومياء بالية فالأحزاب يقول جرامشي «تنشأ وتتشكل كتتنظيمات لكي تؤثر في الوضع

⁵⁰ جرامشي، سبق ذكره، 229.

⁵¹ نفس المصدر، ص 231

القائم في لحظات تاريخية حاسمة بالنسبة لطبقتها، ولكنها ليست قادرة دائما على التكيف مع المهام الجديدة والعهود الجديدة أو مسابرة تطور مجمل علاقات القوى⁵²».

والقيصرية بما هي استثناء تمثل اليد التي تضرب بها أيضا حالة استثناء، فنتيجة لعدم نضج القوى التقدمية التي تجد في الأوساط الشعبية قاعدتها "الفلاحين، المزارعين، عمال الساعات في المصانع..." لأخذ زمام المبادرة، ونتيجة كذلك لعجز القوى المحافظة في الذود عن حياض هيمنتها، وهي التي تجد قاعدتها في البورجوازية العليا، عندها تكون طبقة من يسميهم جرامشي بالبورجوازية الصغيرة التي تمثل شريحة واسعة، تكون هذه الطبقة هي اليد التي تضرب بها القيصرية وهي التي تمثل أيضا الوظيفة البيروقراطية لها، أكانت مدنية أم عسكرية في المدن أو القرى⁵³.

ولئن كانت القيصرية في مفهومها القديم - «تعبير عن وضعية التوازن المأساوي بين القوتين المتصارعتين... بحيث لا بد أن يؤدي استمرار الصراع بينهما إلى تدمير كل منهما للأخرى؛ فعندما تتصارع القوى التقدمية " أ " والقوة الرجعية "ب" قد تهزم " أ " ب " ، ولكن قد يحدث أيضا ألا تهزم إحدهما الأخرى وتدمرها تماما، وعندئذ تتدخل القوة " ج " من الخارج، وتخضع ما تبقى منهما... والقيصرية وإن كانت دائما تعبيرا عن حل خاص يعهد فيه إلى شخصية عظيمة بمهمة "التحكيم" في وضع تاريخي سياسي، يتميز بتوازن بين قوى متصارعة تسير نحو الكارثة، إلا أن دلالتها التاريخية ليست واحدة دائما ... والقيصرية تكون تقدمية عندما يساعد تدخلها القوة

⁵² جرامشي، سبق ذكره، ص 231.
⁵³ نفس المصدر، ص 232.

التقدمية على تحقيق النصر، أن يكون نصرا تقلل منه القيود والحلول الوسط، وتكون رجعية عندما يعين تدخلها القوة الرجعية على الانتصار المقترن أيضا ببعض القيود و التنازلات، و إن اختلفت قيمتها ومغزاها، وكان قيصر ونابليون الأول نموذجين للقيصرية التقدمية وكان نابليون الثالث وبسارك نموذجين للقيصرية الرجعية⁵⁴» - فإنها في حلتها المعاصرة تتخذ صيغا أكثر تعقيدا ومأساوية، فالطور المأساوي الذي يؤمل في القيصرية أن تتجاوزه، تعمقه وتجذره القيصرية المعاصرة. التي تتخذ دائما صيغة نظام بوليسي قمعي. فمُثل أن تكون هناك قوة تقدمية "قيصر ونابليون الأول" تفتح بوابر عصر جديد، قد تلاشت في ظل نماذج القيصرية الحديثة التي لم تعد تحوز على "حسنات" القيصرية القديمة التي تتمثل في تغيرات كمية أو كمية وكيفية. فالقيصرية الحديثة، ونتيجة لتوسع دوائر التحالفات النقابية ولاقتصادية والحزبية ونتيجة لتوفر المال تؤدي لصيغة من الفساد والإفساد لأطر المجتمع التنظيمية ونخبه. وهو ما يؤدي لتركز السلطة في يد مجموعة صغيرة من المواطنين، بهذه القوى تنكس القيصرية مكرسة ثقافة الترهيب والقمع⁵⁵. يقول جرامشي «لقد تغير التكنيك السياسي تغيرا كاملا بعد 1848، بعد انتشار النظام البرلماني وأنظمة الجمعيات من اتحادات وأحزاب وتكون ونمو بيروقراطيات الدولة والبيروقراطيات الخاصة الواسعة... وبعد التغيرات التي طرأت على تنظيم قوى النظام بمعناه الواسع، وليس فقط مرفق الأمن العام المصمم لقمع الجريمة، بل كل القوى التي تنظمها الدولة، والأفراد الخاصين

⁵⁴ جرامشي، سبق ذكره، ص 239.

⁵⁵ نفس المصدر، ص 239

لضمان السيطرة السياسية والاقتصادية للطبقة الحاكمة، بهذا المعنى ينبغي اعتبار كل الأحزاب "السياسية" والمنظمات الأخرى الاقتصادية، أدوات للنظام السياسي، ذات طابع استقصائي ووقائي.⁵⁶»

إن القيصرية الحديثة هي مشروع لا يستطيع أن ينجح – كما هو شأن القيصرية القديمة في الاستيعاب المتبادل ولاندماج الذي استطاعت من خلاله القيصرية القديمة منع القوى المتصارعة من التحلل، فالقيصرية القديمة على الرغم من سلبيتها تعبر حسب جرامشي عن « وضع كاف... لتحقيق الأهداف التاريخية السياسية... أي لوضع حد للصراع الأساسي العضوي، ومن ثم تجاوز الطور المأساوي⁵⁷» – ذلك أن الصراع في العالم الحديث، والذي هو من طبيعة أيديولوجية بالأساس، هو صراع بين قوى لا يوجد حل تاريخي لتناقضها⁵⁸ وهو ما يعني أن الحسم الذي يؤدي للتوازن العضوي لا مفر من أن يكون لصالح بقاء واحدة منهما على حساب الأخرى. هكذا إذن فإن المجال الذي يتحدد فيه الحل القيصري، هو مجال يعبر عن ذلك العجز في كل من القوتين المتصارعتين عن التعبير المستقل كل داخل معسكره، عن إرادة إعادة البناء. إن القيصرية هي دائما استثناء يؤكد قاعدة سابقة لا ينفیها، وإن خرج هذا الاستثناء عن قاعدته فاتخذت شكلا تقديما يفتح بوابر عصر جديد، فذلك أيضا استثناء يؤكد القاعدة ولا ينفیها.

⁵⁶ المصدر نفسه ، ص 239 ، الهامش 6.

⁵⁷ انظر ص 240.

⁵⁸ نفس المصدر، ص 241.

هكذا نختصر معنى القيصرية عند جرامشي فهي دائما حل سلبي.

قد يوجه إلى جرامشي انتقاد مفاده أنه من أنصار الثورة الدائمة أو حرب الحركة التي تستهدف نسف كل البناء السابق لأجهزة الهيمنة للطبقة المسيطرة ليكون بذلك ماركسيا تقليديا، لكن هذا الانتقاد الذي يصدر من اتجاه تبريري، لا يستند لقاعدة صلبة في تحليله وانتقاده، ف جرامشي وخلافا للماركسية التقليدية ينظر لصيغة ثورية تتحدد حسب سياقات مدروسة سلفا لا تقوم على سياسة المجازفة والمسح الكلي. ولعل مفهوم حرب المواقع الذي يمثل في نظره النموذج الأنسب لثورة الغرب هو ما يجسد ذلك بكثير من الحرفية. فكيف ذلك؟

2 - مفهوم حرب المواقع

ضمن هذا المفهوم نتحدث عن الاستراتيجيات التي تتخذها صيغ الصراع في المجتمع المدني خاصة، والدولة عامة.

إن جرامشي يفيد في هذا الإطار من أساليب الحروب العسكرية وتكتيكها، محاولا سحب هذا "التكتيك" إلى فضاء "الهيمنة" «الصراع المادي والأيديولوجي بين الأطر التنظيمية للطبقات» وفي هذا الإطار تبرز مفاهيم من قبيل حرب الحركة والحرب السرية وحرب المواقع الثابتة. وما يهمنا في إطار كتابنا هذا هو الصيغة التي تتخذها هذه الأخيرة خاصة في علاقتها بمفهوم الثورة السلبية والثورة الدائمة القائمة على حرب الحركة كما نظر لها تروتسكي.

إن حرب المواقع من بين كل الأساليب التي يتجلى بها الصراع ومن خلالها يحسم، هي الأنسب للفضاء الغربي، حيث تكون الدولة محصنة بمتاريس المجتمع

المدني التي تستنفد إمكاناتها في وقت الهجوم. يقول غرامشي « ينبغي أن يحدث مثل هذا التحول أيضا في فن وعلم السياسة، على الأقل في الدول الأكثر تقدما حيث أصبح المجتمع المدني بنية بالغة التعقيد، قادرة على المقاومة، مقاومة "غارات" العامل الاقتصادي بنتائجها المأساوية "الأزمات والكساد" فأبنية المجتمع المدني الفوقية أشبه بمنظومات الخنادق في الحرب الحديثة⁵⁹» إن ما يراه جرامشي أمرا ضروريا هو الوقوف على أي عناصر المجتمع المدني يناظر الأنظمة الدفاعية في حرب المواقع الثابتة؟ إن ذلك لا يتأتى حسب غرامشي إلا بدراسة متعمقة لأحداث الثورة البلشفية 1917، إذ من خلال هذه الدراسة يمكن اكتشاف المسطح الملائم لحرب المواقع الثابتة، باختلاف الظروف والتشكل الذي يتشكل به المجتمع المدني الذي يدافع وقت الأزمة ومعرفة أساليب تخندقه، هو الكفيل بضمان خوض حرب لا تستنزف ولا تنسف الوضع الاجتماعي وبالتالي لا تؤدي إلى الحل القيصري. تلك هي المهمة التي يحاول جرامشي من خلال تحليله المعمق – للظروف التي يتميز بها الغرب عن الشرق "روسيا" – أن يضطلع بها. ومن ثم يرسم من خلالها نموذج الاستراتيجية الملائمة لسيطرة القوى التقدمية الشعبية، ممثلة في أطرها التنظيمية من أحزاب ونقابات، على الدولة في الغرب ومن ثم بسط هيمنتها.

⁵⁹ جرامشي، سبق ذكره، ص 242.

من خلال تحليل وجيز وسريع نحاول أن نعرض لأساليب التكنولوجيا التي يخاض بها الصراع، وأن نعرض كذلك لأهميتها ومدى نجاعتها عموماً وعلى الخصوص حرب المواقع الثابتة.

في فقرة سابقة أشرنا إلى أهمية انتشار النماذج الحديثة في الدولة المعاصرة "النظام البرلماني، أنظمة الجمعيات من اتحادات ونقابات، تكون ونمو بيروقراطيات الدولة والبيروقراطيات الخاصة". وما تمخض عن تلك التغيرات التي عرفها الغرب خصوصاً هو أن تكنولوجيا الهيمنة بمعنى القيادة، عرف هو الآخر منعطفاً جديداً وأساليب جديدة في تجسيده. ينطلق جرامشي من انحيازه "لحرب المواقع الثابتة على حرب الحركة التي نظر لها تروتسكي، من رهانات يتعلق بعضها بطبيعة المجتمع الغربي وخصوصيته التي تميزه عن الشرق، في حين ينطلق في بعضها الآخر من رهان أكبر يتمثل في أن كسب حرب المواقع الثابتة يعني كسبها نهائياً" يقول جرامشي « إن انتقال حرب المواقع أيضاً إلى المجال السياسي، يعني أنه قد تم الدخول إلى مرحلة انقلابية في الموقف السياسي، لأن حسم هذه الحرب في مجال السياسة يكون حسماً نهائياً»⁶⁰ في حين تمثل حرب الحركة كسباً لمواقع غير حاسمة فالدولة لا تعبئ كل موارد هيمنتها. يقول جرامشي منوهاً ببلينين « يبدوا لي أن أليتش أدرك ضرورة التحول من حرب الحركة التي طبقت بنجاح في الشرق في 1918 إلى حرب المواقع التي كانت الشكل الوحيد الممكن في الغرب » لسبب يراه جرامشي جوهرياً وهو أن الدولة في روسيا كانت كل شيء، وكان المجتمع المدني هولامياً وبدائياً، أما في الغرب فكان

⁶⁰ نفس المصدر، ص 242.

هناك تناسب سليم بين الدولة والمجتمع المدني، فعندما تتزعزع أركان الدولة، تظهر على الفور البنية القوية للمجتمع المدني، فالدولة خندق خارجي تقف وراءه منظومة جبارة من القلاع المتاريس⁶¹ من هنا كان رفض جرامشي لأسلوب الثورة الدائمة المرادف لحرب الحركة كما جسده التصور التروتسكي.

إن مفهوم حرب الموقع يجد في مفهوم الثورة السلبية القرين المناسب، بتعبيرها المتدرج عن تبدل العلاقات الاجتماعية. يقول جوزيني فاكا، متحدثا عن الإمكانيات التي يتيحها تطبيق هذا النموذج « إن العلاقات الاجتماعية الأساسية تتبدل بالضرورة حتى داخل الإطار السياسي الواحد، وتبزغ قوى جديدة فعلية، تنموا وتؤثر بشكل غير مباشر، عن طريق الضغط البطيء والمستمر دون تراجع، على القوى الرسمية، التي تقوم بتعديلها دون إدراك منها بذلك⁶²».

وإذا أردنا الوقوف على فهم دقيق لنماذج حرب الموقع وحرب الحركة نعرض لتصور جرامشي عن أحداث تاريخية شكل كل منها نموذجا لأحد أساليب الحرب. إذ تمثل الثورة الفرنسية 1789 حرب حركة سياسية، تلتها حرب مواقع طويلة امتدت من 1815 إلى 1870، وتمثل ثورة البلاشفة 1917 حرب حركة سياسية أخرى قامت على أساس الهجوم المباشر وامتدت حتى 1921 ثم تلتها حرب مواقع كان ممثلها العملي في إيطاليا والأيدولوجي في أوروبا هو الفاشية⁶³.

⁶¹ جرامشي، ص 243.

⁶² نفس المصدر، ص 243.

⁶³ جوزيني فاكا، ندوة القاهرة، مرجع سبق ذكره، " تحليل الهيمنة حرب المواقع والثورة السلبية "، ترجمة عادل السيوي، ...، ص 117.

إن أسلوب الثورة الدائمة و حرب الحركة هو أسلوب يليق بالحالة التي لم يشكل فيها المجتمع المدني بعد أطرا تمثيلية لجماعاته "الأحزاب، النقابات الاقتصادية الكبرى، دوائر الدولة الإقناعية" إنها حالة سيولة في المجتمع، تحتكر السلطة فيها مدينة واحدة، مثل هذا الفضاء هو الذي تكون فيه الثورة الدائمة ذات فعالية و نجاعة، فقضية الثورة الدائمة حسب جرامشي هي قضية مطروحة بالأساس على الدول المتخلفة أو المستعمرة، حيث لا تزال الأشكال البالية التي تم تجاوزها فعالة، أما الدول الحديثة فلا تعد هذه القضية مطروحة لها.

هكذا إذن فإن المنطق الذي يحكم اختيار جرامشي، لأسلوب حرب المواقع (في الغرب) على أسلوب حرب الحركة، هو سعي خفي يتمثل في عدم انجراره للمقولات الشيوعية المتحمسة.

إن جرامشي من خلال تعويله على حرب المواقع يستبطن هدفا إصلاحيا لا ينسف كل شيء، فما يجعل أسلوب حرب الحركة الذي يأتي على الأخضر واليابس ملائما للدول المتخلفة – على الأقل تنظيميا – يكمن في عدم امتلاكها لبنى مؤسسية هامة يمكن الخوف عليها، في حين تنطوي الدولة الحديثة على بنية مؤسسية أفرزتها المسارات الطويلة لممارسة بيروقراطية مُضنية حققت من خلالها الطبقة المهيمنة أطرا ناظمة للفضاء السياسي، وهي مما يجب الحفاظ علي، من هنا كانت استراتيجية الهجوم في حرب الموقع هي هجوم مباشر فقط على أجهزة الهيمنة القوية في لحظات الأزمة لكسر هيمنة الطبقة الحاكمة التي تتحلل هيمنتها بنكوصها إلى طورها الاقتصادي الطائفي.

3 - مفهوم المجتمع المدني:

إذا كان مفهوم القيصرية يعبر في منطقه عن حالة السلب التي تعترى الطبقات وأطرها التنظيمية، وكان مفهوم حرب الموقع يعبر عن الشكل الوحيد الممكن للنضال السياسي في فترات الاستقرار النسبي نتيجة للتوازن بين الطبقات، فإن مفهوم المجتمع المدني عند جرامشي يعبر عن نقطة الارتكاز المحورية التي تدور حولها كل الأشكال التي يظهر بها الصراع ويخاض بها ويتشكل فيها أيضا، وإن تعدد المنطق الذي يحمله المفهوم في كل مستوى من مستوياته: من وضعية المتاريس التي تنتصب للدفاع وقت الهجوم، مرورا بمستوى التنظيمات الفاعلة التي تحمل بوادر التغيير الجذري، وصولا إلى مستوى احتوائه لدور الدولة، أي طور المجتمع المنظم. كيف ذلك؟

سنحاول أن نستنتق الإجابة على هذا السؤال من خلال شبكة عناوين يتعلق بعضها بماهية مفهوم المجتمع المدني وحقيقته العملية، ويتعلق بعضها لآخر بنسيج العلاقات التي تربط هذا المفهوم بمنطق مفاهيم من قبيل: الدولة والهيمنة والتحرر والاقتصاد والمجتمع المنظم... والطرافة في كل ذلك هي أننا لا نستنتق هذه المفاهيم في بعدها النظري فحسب بل في سياقها وبعدها العملي أيضا، وهو ما سيمكننا من الإحاطة بفهم موضوعي ودقيق لحقيقة المجتمع المدني عند جرامشي، وإزالة اللبس الذي لدى البعض عن غموض المفهوم عند جرامشي، وهو ما لا نؤيده بأي حال من الأحوال.

3 - 1 المجتمع المدني بين ثنائية الهيمنة والتحرر: تكمن أهمية مفهوم المجتمع

المدني داخل النسق الغرامشي في عوامل أهمها: أن هذا المفهوم يعد تنويجا لمسار

فلسفة الممارسة التي ساهم في التنظير لها، وميزة هذه الفلسفة كما يقول أنها لا تعترف بالعوامل المتعالية أو الباطنية بالمعنى الميتافيزيقي، بل تعتمد كلية على فعل الإنسان الملموس، الذي تجبره الضرورة التاريخية على العمل وتغيير الواقع⁶⁴ كما تتبع محورية هذا المفهوم في التصور الجرامشي من شحنه بمدلولات تجد صيغتها الكاملة، في أن كون المفهوم مرادفا للدولة الأخلاقية والثقافية كما نظر لها هيجل و كروتشه والفلاسفة الطوباويون.

إن مفهوم المجتمع المدني هو المفهوم الذي يراهن عليه جرامشي في صياغة مشروع ثورة الغرب ونهضة الأحزاب الشيوعية. ومن هنا كانت مركزيته وأهميته عنده.

وسنعمد الآن إلى استكناه ماهية المفهوم في نسيج علاقاته بالمفاهيم الأخرى.

3 - 2 المجتمع المدني بين ثنائية الهيمنة والتحرر، (الدولة والاقتصاد):

يقول جرامشي « ينبغي التمييز بين المجتمع المدني كما تصوره هيجل، وكما نستخدمه في هذه اللحظات، (أي بمعنى الهيمنة السياسية والثقافية، لجماعة اجتماعية على المجتمع كله، باعتبارها المضمون الأخلاقي للدولة) من جهة، وبين المجتمع المدني كما يتصوره الكاثوليك، فهو عندهم المجتمع السياسي للدولة، الذي يقابله مجتمع الأسرة ومجتمع الكنيسة⁶⁵. »

⁶⁴ جوزيني فاكا، مرجع سبق ذكره، ص 116.

⁶⁵ جوزيني فاكا، مرجع سبق ذكره، ص 117.

تكشف السيرورة التاريخية للمفهوم، أن جرامشي استعاده بعد فترة من غياب المفهوم عن الساحة الفكرية، وهي استعادة مرتبطة كما يقول عبد القادر الزعل بالظرفية الجديدة للحركة العمالية الغربية، بعد انتصار الحزب الاشتراكي في روسيا، فالسؤال الذي طرحه جرامشي منذ 1920 وبعد ها هو التالي: إلى أي مدى يمكن أن تتلاءم، استراتيجية الاستيلاء، على السلطة من قبل الطبقة العمالية الروسية مع الظروف المميزة للمجتمعات الغربية؟ للإجابة على هذا السؤال استعاد جرامشي، مثل فرغسون في القرن 18م، مفهوم المجتمع المدني. لقد وجد جرامشي نفسه في وضع من يطرح أسئلة غير مألوفة، تنتمي إلى بنية معرفية معدة لنوعية أخرى من الأسئلة⁶⁶ إن ما يميز هذه الاستعادة الغرامشية للمفهوم، هو أنها استعادة تفريغ وشحن جديد، بحيث لم تعد التحديدات الهيغلية وحتى الماركسية والكاثوليكية... صالحة حيث أصبح المفهوم يعبر عن صيغ جديدة، تجد التعبير الأشمل لها في مفهوم الهيمنة. الذي اعتبر جرامشي أن اكتشافه مثل حدثا ميتافيزيقيا عظيما⁶⁷، والحقل الذي يمكن من خلاله فهم الهيمنة هو حقل الصراع، بتربته الممثلة بالمؤسسات وبسمائه ممثلة في الأديولوجيا، فالهيمنة هي دائما علاقة ذات منطق خاص بين طرفين، يحاول أحدهما فرض الوصاية والسيطرة ومن ثم القيادة على الطرف الآخر، يقول جرامشي: «إن أية علاقة تقوم على الهيمنة هي بالضرورة علاقة تربوية، نجدها داخل الأمة الواحدة، بين مختلف القوى المكونة لها، بل وفي المجال الدولي والعالمي، بين مركبات الحضارات القومية والقارية⁶⁸»

⁶⁶ انظر غرامشي، مصدر سبق ذكره، ص 262.

⁶⁷ غرامشي، ص 268 - 269.

⁶⁸ غرامشي، ص 228.

وما دمنا نتحدث عن سياق الهيمنة في فكر مفكر ماركسي، فإن المجال الذي تستحضر فيه – ويُحتم علينا موضوع بحثنا مسابرة فيه – هو مجال الصراع الطبقي بين القوة البرجوازية المهيمنة وطبقة الشغيلة المهيمن عليها. وما دام جرامشي يقول بأنه «من أجل أن تتخلق وتنمو إرادة جماعية، لا بد من الكشف عن الشروط اللازمة لذلك» فإننا سنعمد إلى الكشف عن تلك الشروط ضمن مستويي الهيمنة، التي هي مثلها مثل المفاهيم الغرامشية حمالة أوجه: فهناك هيمنة كما هي في الواقع "الهيمنة البرجوازية" وهناك هيمنة ما ينبغي أن يكون أي "هيمنة القوى التقدمية" والعمالية على الدولة، وسحب البساط من القوى البرجوازية، في هذين البعدين يتحدد معنى الهيمنة كقيادة، يقول غرامشي «لا يوجد أحد في أي مجتمع، بلا تنظيم وبلا حزب إذا أخذنا التنظيم والحزب بالمعنى الواسع وليس بالمعنى الشكلي. ومن بين هذه الجمعيات الخاصة الكثيرة. وهي نوعان: (طبيعي وتعاقدية أو طوعي) جمعية واحدة أو أكثر هي التي لها الغلبة المطلقة أو النسبية، وتشكل جهاز هيمنة الدولة بمعناها الضيق، كجهاز حكومي قهري⁶⁹» إن بسط هيمنة الطبقة على كل الأهالي يعني بسط هيمنتها على جميع أنواع النشاط في المجتمع (الاقتصادي منها والفكري وحتى الأدبي) فهي تقدم نفسها على أنها النموذج الأوحى "للتقدم" ومن دون أن تحقق الطبقة هذه السيطرة، فإنها تبقى عاجزة عن تأسيس "دولة". ويميز جرامشي في لحظات هيمنة الطبقة البرجوازية بين مرحلتين: مرحلة الخواء ومرحلة التشبع التي تؤذن بانحلال هيمنتها، حيث تعبر المرحلة الأولى عن اللحظة التي لم تكن فيها الطبقات المحافظة متجهة إلى تنظيم

⁶⁹ عبد القادر الزعل، سبق ذكره، ص 150.

الانتقال العضوي للطبقات الأخرى إلى مواقعها . يقول جرامشي « أي أنها لم تكن معنية بتوسيع مجالها الطبقي "تكتيكيا" وايدولوجيا ، فكانت رؤيتها رؤية طائفية مغلقة⁷⁰ ».

أما في لحظتها الثانية فقد كان إبداع الطبقة البرجوازية متمثلا في الثورة التي أحدثتها في مفهوم القانون ومن ثم في مفهوم وظيفة الدولة، وهذا هو العنصر الممهد لبسط هيمنتها، حيث تقوم القاعدة القانونية على الامتثال الذي يفعله ترضخ باقي القوى لهيمنة القوة المسيطرة على أجهزة الدولة الاقتصادية والسياسية. في هذه اللحظة يقول جرامشي « قدمت الطبقة البرجوازية نفسها، باعتبارها الكائن الدائب الحركة، القادر على استيعاب المجتمع كله، والارتقاء به إلى مستواها الثقافي والاقتصادي، لقد تغيرت وظيفة الدولة، بأكملها أصبحت الدولة "مربيا" ⁷¹ لكن سرعان ما يستحيل هذا الامتلاء إلى تشبع تعجز معه الطبقة عن التوسع والاستيعاب.

في هذه اللحظة (بداية تحلل الهيمنة: هيمنة "الدولة الطبقة") يبرز دور المجتمع المدني (الخدق والقلعة) « فالدولة خندق خارجي تقف وراءه منظومة جبارة من القلاع والمتاريس» التي تمثل أجهزة هيمنة الطبقة الحاكمة «الثقافي منها والإداري والاقتصادي» بدءاً بالمدرسة التي تؤدي الوظيفة التربوية ووسيلة الإعلام والجامعة، مروراً بالشركات الاقتصادية والمنظمات ذات الطابع الطوعي، وصولاً إلى أجهزة الهيمنة السياسية ممثلة في السلط الثلاث، يقول جرامشي « والسلطات الثلاث هي أيضا

⁷⁰ انظر جرامشي ، سبق ذكره ، مجلد 3 ، ص 36.

⁷¹ نفس المصدر ، ص 29.

بطبيعة الحال، أجهزة الهيمنة السياسية وإن يكن بدرجات متفاوتة السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية، وتجدر الإشارة إلى التأثير المدمر للانحرافات في إدارة العدالة وانعكاسه على الجمهور، فهذا هو أكثر قطاعات جهاز الهيمنة حساسية، الجهاز الذي قد تحال إليه أيضا الأعمال التعسفية للبوليس والإدارة السياسية»⁷² وفي هذه الملحوظة نرصد لدى جرامشي سبقا تحليليا في تفاوت تأثير ما بات يعرف بالدوائر التي تُفرض من خلالها الهيمنة السياسية في الصراع السياسي داخل الدولة الحديثة، حيث تعرف السلطة القضائية تضخما أصبح للجهاز القضائي بمقتضاه أدوارا سياسية تتجاوز الحدود الوطنية (ظاهرة المحاكم الدولية) إضافة إلى أن القضايا السياسية الكبرى باتت تحسم الآن قضائيا. الأمر المترتب على ذلك هو أن منطق الهيمنة أكانت محلية أو إقليمية أو حتى عالمية أصبح يحدد بمدى استغلال دوائر القضاء المحلي منها والدولي، ومنطق الهيمنة العالمية بالأساس يستند إلى هذا العنصر الذي تحدث عنه كل من نعوم تشومسكي وتوماس اتشيلنج في كتابه (استراتيجية الصراع) الذي يعبر عن المدلولات الاقتصادية لأشكال الهيمنة والصراع عليها ضمن دوائر القطبين العتيقين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. قد تكون هذه خرجة عن الموضوع لكننا نضع في الحسبان أنها قد تعين على فهم استراتيجية الصراع سواء في شكلها القديم أو حلتها المعاصرة الحديثة. على كل حال من هذا المنظور يؤكد جرامشي

⁷² غرامشي ، سبق ذكره ، مجلد 2 ، ص 285.

على حقيقة أن الدولة ليست جهازا للحكم فحسب بل أيضا جهاز الهيمنة الخاص (المجتمع المدني).

إذن في ضوء التشبع الذي بلغت ذروته الطبقة الحاكمة تبدأ هيمنتها بالتصدع والتحلل بفعل عوامل شتى متيحة المجال للقوى التقدمية لبلورة هيمنتها هي الأخرى أيضا، عن طريق أطرها وتنظيماتها الخاصة، وبالأساليب التي تليق بهذه "التركة الكبيرة من البنى المؤسسية التي تخلفها الطبقة الحاكمة".

إنه انطلاقا من قاعدتي أن « كل طبقة هي في جوهرها حقيقة اقتصادية» وقاعدة «إن العلاقات الاجتماعية الأساسية تتبدل بالضرورة، حتى داخل الإطار السياسي الواحد، وتبرز قوى جديدة تنمو وتؤثر بشكل غير مباشر، عن طريق الضغط البطيء والمستمر دون تراجع على القوى الرسمية، التي تقوم بتعديلها، دون إدراك منها بذلك» فإن الوضعية المزرية لغالبية الشعب اقتصاديا تدفعهم للاتحاد في طوائف لا بالمعنى التقليدي بل بمعنى طائفية الوظيفة الاجتماعية غير المقيدة بشرط الوراثة أو أي شرط آخر⁷³. فالمعنى الحديث لهذه الكلمة يقول جرامشي يتحدد بحيث لا يمكن أن يكون لها حدودا مطلقة ومانعة كما كانت في الماضي. هذه الأشكال التجمعية هي التي تعبر عن بداية تخلق لهيمنة جديدة ينعثها جرامشي بفرق الفجر أو البداوة السياسية التي تطور نفسها بقوة تنظيماتها ومثقفها العضويين إلى بسط هيمنتها على الدولة في لحظة أزمة الطبقة المهيمنة، والأزمة عند جرامشي هي الأخرى مستويان: أحدهما سلبي يتمثل في

⁷³ جرامشي، ص 280.

الوضعية التي يكون فيها القديم يحتضر والجديد لم يولد بعد⁷⁴ . وفي هذا المستوى تنشط تلك الحلول العنيفة ونشاطات القوى المجهولة التي تؤدي للحلول القيصرية. أما المستوى الثاني فإن الأزمة فيه تكون بشكل إيجابي، عندما تنكص الطبقة المهيمنة إلى طورها الاقتصادي الطائفي، الذي تحاول من خلاله شد الخناق الاقتصادي على القوى الأخرى التي أصبحت مؤهلة بفعل تجربتها لأن تأخذ زمام المبادرة في سحب بساط الهيمنة من القوى الرجعية في صيغتها المحافظة المتوقعة «فقد أخذت الجماعات الاجتماعية الرجعية والمحافظة تترد أكثر فأكثر إلى أطوارها، طورها الاقتصادي الطائفي، بينما لا تزال الجماعات التقدمية والمجددة في أول أطوارها في طورها الاقتصادي النقابي وأخذ المثقفون التقليديون ينسلخون عن الجماعة الاجتماعية التي كانوا ولا زالوا يصوغون وعيها في أرقى وأشمل صورة، ولذا أصبح وعي الدولة الحديثة هو الأكمل والأشمل وهم بهذا الانسلاخ ينجزون عملا تاريخيا بالغ الأهمية وهو إبراز وتكريس أزمة الدولة في أحد صورها⁷⁵». من هنا يبدأ طور هيمنة جديدة، هو هيمنة القوى التقدمية التي تبدأ استراتيجية هيمنتها بالهيمنة أولا على المجتمع المدني (التنظيمات) قبل الانخراط في الصراع على الدولة.

وما دام تعويل جرامشي على مفهوم الهيمنة ينطلق حسب تصوره من تضافر متطلبات الطابع القومي فيه، فإنه يفتح بذلك نافذة جديدة للحوار مع تروتسكي، الذي كان يرى أن أهمية المفهوم تكمن في الطابع العالمي له، هذا الحوار التروتسكي

⁷⁴ جرامشي، ص 280.

⁷⁵ جرامشي، ص 276.

الغرامشي يأتي ضمن منطق التساؤل عن صيغة هيمنة القوى الاشتراكية هل تتخذ صيغة خطة عالمية للهيمنة أم مسار خطة قومية لكل بلد على حدة، كل حسب ظروف وطبيعة القوى المتصارعة فيه؟

إن جرامشي يستحضر في تحليله دائما "شبح" تروتسكي وإن كان ذلك ليس بغرض الصدام معه، بقدر ما هو تصويب لمسار هيمنة القوى الاشتراكية، هذه المرة في أسلوب الانطلاقة هل تكون قومية أم عالمية؟ يرى جرامشي أن المنطلق دائما "قومي" لكن المنظور "أممي" فعلى الطبقة الأممية ذاتها كما يقول جرامشي أن "تتقومن" بمعنى ما. طالما أنها تقود فئات اجتماعية ذات نزعة قومية ضيقة الأفق (المثقفون) بل كثيرا ما تكون رؤيتها دون المستوى القومي، إقليمية ومحلية النزعة (الفلاحون⁷⁶).

إن جرامشي يرى أن الانجرار لمفاهيم مثل اللاقومية في إطار التنظير لسيطرة القوى الاشتراكية العالمية هو ما قادها إلى أن تكون مجافية للمنطق السليم، إذ أدت دائما إلى السلبية والعجز، يقول جرامشي « تتخفى جوانب الضعف النظرية لهذا الشكل الحديث للنظرية الميكانيكية القديمة، وراء قناع النظرية العامة للثورة الدائمة، وهي ليست سوى تنبؤا يقدم على أنه عقيدة، ويتقوض لأنه لا يتحقق في الواقع⁷⁷» من هنا كان ينبغي أن يتخذ مسار التصعيد في لحظة أزمة الطبقة الحاكمة استراتيجية حرب الموقع، قرين الثورة السلبية ضمن شروط من بينها:

⁷⁶ انظر: جرامشي، سبق ذكره، ص 291.

⁷⁷ جرامشي، سبق ذكره، ص 298.

- صلابة التنظيمات التي تخوض الصراع من أجل الهيمنة في أجهزتها (الحزب، النقابة، الدعاية...)

- الوحدة والتجانس بين الممثلين والممثلين، يقول جرامشي «إذا تكونت جماعة اجتماعية متجانسة ايديولوجيا تماما فهذا يعني توفر كل الشروط اللازمة لهذا التثوير أي أن العقلاني حقيقة واقعية»⁷⁸

بتحقق هذين الشرطين إضافة إلى الشروط المتعلقة بأزمة الطبقة الحاكمة تتحقق منطقية التغيير.

هذا هو منطق جمعيات المجتمع المدني بين ثنائية الهيمنة والتحرر الذي يأخذ (أي هذا الأخير) بدوره صبغة الهيمنة ولكنها هيمنة "تقدمية" بمعنى جرامشي ماركسي.

3 - 3 المجتمع المدني في علاقته بالاقتصاد:

في أفق فيلسوف ماركسي من البديهي أن يلعب العامل الاقتصادي الدور الأساسي في عملية الصراع الذي هو بالأساس صراع على وسائل الإنتاج فكل طبقة هي حقيقتها الاقتصادية التي تتلون بألوان متعددة في سبيل توسيع القاعدة الاقتصادية لها بالسيطرة على الإنتاج في وسائله ومصادره بل حتى موارده.

إن ثنائية العلاقة بين المجتمع المدني والاقتصاد تجد تعبيرها في أشكال الصراع التي تخاض من أجل المصالح والمنافع في المجتمع المدني كلحظة تمزق، ونفس المنظور وإن كان بطريقة معدلة نجده لدى ماركس الذي ينطلق من فرضية وتأثير وهيمنة

⁷⁸ نفس المرجع، ص 291 - 292.

العامل الاقتصادي، حيث تسيطر الطبقة البرجوازية على وسائل الإنتاج، مثل هذا الربط نجده لدى جرامشي لكن بصيغ جديدة، تتعلق بالأشكال الاقتصادية التي تلائم كل مستوى من مستويات الصيغ التي يظهر بها المجتمع المدني من لحظة التنظيمات في الأطوار الطائفية الاقتصادية مرورا بالطور النقابي الاقتصادي إلى طور الروابطية الاقتصادية المجتمعية التي تتحدد بالتعارض مع روابطية الدولة، ونظام روابطية المجتمع هو الذي يمكن حسب جرامشي أن يسود الساحة الأوروبية معوضا الاقتصاد الرأس مالي التنافسي الذي لا يبقي ولا يذر. والذي أصبح كما يقول غرامشي: (متخلفا وباليا) بفعل أزمة 1929 يقول جوزيني فاكا مبينا طبيعة هذا النظام الروابطي وأسسها «إن وقوع الثورة السلبية يتضح عندما يكون الهدف من التدخل التشريعي للدولة و عبر تنظيمات الروابط في البنية الاقتصادية للدولة، هو إحداث تعديلات عميقة بهذه البنية للتوصل إلى التأكيد والإصرار على وجود "خطة إنتاجية" وهذا يعني التأكيد على عنصري "التخطيط" و "التعاون" في العملية الإنتاجية، دون المساس بالملكية الفردية أو بملكية الجماعات للربح، أي أن يقتصر التدخل على التنظيم والتحكم في هذه الملكية دون المساس بها⁷⁹». من هذا الفهم لطبيعة المجتمع المدني في علاقته بالاقتصاد والسوق - الذي سيمثل محددًا أساسيا لعمل هيئات المجتمع المدني في واقعنا المعاصر حيث أصبحت منظمات المجتمع المدني تكتسي طابعا عالميا يتجاوز الحدود الوطنية لتعويض دور الدولة في هذه

⁷⁹ جرامشي، ص 261 (ضمن هذه الفقرة يستعرض غرامشي شروط ومسارات الوصول للحظة العالمية)

البلدان خاصة الدول النامية، تبرز فاعلية الدولة كمجال لتسيير عمل هذه الهيئات التي ستستحيل إلى أن تصبح أدوات للهيمنة العالمية للقوى المهيمنة اقتصاديا (الغرب).
لكن عند جرامشي سنلمس طرافة وجدة في الطرح في علاقة المجتمع المدني بالدولة
كيف ذلك؟

3 - 4 الدولة والمجتمع المدني:

من خلال التساؤلين اللذين طرحهما جرامشي: لماذا بدأت الثورة في روسيا القيصرية المتخلفة، وليس في الغرب الصناعي المتقدم كما تنبأ بذلك ماركس وإنجلز؟ وكيف تساعد الخبرة التاريخية لإيطاليا وواقع مثقفها الخاص على فهم أفضل لشروط التقدم والثورة نظرا لانقسام البلاد إلى شمال صناعي مزدهر وجنوب فلاحي متخلف مازال تحت سيطرة الهيمنة الثقافية للمجتمع التقليدي؟

انطلاقا من هاذين التساؤلين: فقد بلور جرامشي مفهوم المجتمع المدني في ضوء وعيه بخطورة مؤسسات الدولة الإيديولوجية التي تضيف إلى آليات القمع (الجيش، الشرطة) المحاكم (القوانين والتشريعات) طرق الإقناع (الإعلام والإعلان والتعليم...) وهي الأمور التي درسها جرامشي في فاعليتها الخاصة في الدول المتقدمة حيث تلعب دورا أساسيا في إحباط حركات المقاومة والتمرد وخلق "أساطير" حديثة تغذي أحلام الجماهير، وتستبدل الأهداف والرغبات في العالم بديلا زائفا ومستلبا.

انطلاقا من هذه المقاربة الجرامشية لمعنى المجتمع المدني، والتي يمكن أن نسميها مقاربة تأسيسية، ينطلق جرامشي في مقاربتة إلى طور أعمق في علاقة المجتمع

المدني بالدولة التي هي علاقة خصامية جدلية في آن واستحواذية دفاعية في آونة أخرى. كيف ذلك؟

يقول جرامشي: «إن مبدأ الفصل بين السلطات، وكل ما أثاره تطبيقه من مناقشات وما تمخض عنه من مذاهب قانونية، هو نتاج للصراع بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، في فترة تاريخية محددة، وتتميز هذه الفترة بنوع من التوازن غير المستقر بين الطبقات فهو نتاج لواقع أن بعض فئات المثقفين، (الذين في خدمة الدولة مباشرة وخاصة البيروقراطية المدنية والعسكرية) لا زال يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالطبقات المسيطرة القديمة ، وبعبارة أخرى يدور داخل المجتمع المدني ما أسماه كروتشه الصراع الدائم بين الكنيسة والدولة، على اعتبار أن الكنيسة، تمثل المجتمع المدني ككل في حين أنها ليست إلا عنصراً تتناقض أهميته داخله، والدولة تمثل كل محاولة لبلورة مرحلة معينة من مراحل التطور ، أي بلورة وضع معين وتثبيتته، في هذا السياق تصبح الكنيسة ذاتها دولة ، وقد ينشب الصراع بين المجتمع المدني العلماني أو المعلمن SECULARISING من جهة والدولة الكنيسة من جهة أخرى ، عندما تصبح الكنيسة جزءاً لا يتجزأ من الدولة ، أي من المجتمع السياسي الذي تحتكره جماعة متميزة ، تستحوذ على الكنيسة لتحافظ على احتكارها استناداً إلى ذلك القطاع من المجتمع الذي تمثله الكنيسة»⁸⁰.

⁸⁰ جرامشي، ص 262.

الملاحظة الأولى التي يجب التنبيه إليها هي أن جرامشي ليس ككل الماركسيين، ذو نزعة عدائية للدولة كتنظيم سياسي ينتزع الفرد من أحضان الولاء الطائفي (الأسري، القبلي، الفئوي) إلى ولاء جمعي قائم على قاعدة المساواة التي تجد في الدولة القوة على تنفيذها، فهو حين يُعرّض بالمجتمع المدني المتمثل في الكنيسة يمنح القيمة للدولة التي هي الأخرى أيضا باستحالتها إلى دولة طبقة تغدوا سلبية وهو ما يُؤد حركية جديدة لقوى مجتمع مدني جديد وفعال، يستبطن الميزات الإيجابية التي فقدتها الدولة باستحالتها إلى دولة الطبقة. وهو ما حدا بجرامشي إلى الرهان على المجتمع المدني بصيغته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المثلى في أن يكون مرادفا للمجتمع المنظم أو الدولة الأخلاقية التي تمثل فيها الدولة عنصرا محايدا، أو لنقل على حد تعبير لاسالي "حارسا ليليا". لعل فيما صرحنا به من نتائج هذا التحليل العارض، استباقا لاستكناه جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. نجد أن النص السابق لجرامشي أوشى لنا بتلك العلاقة الجدلية بين الدولة والمجتمع المدني في كل لحظاتها وذلك ما سنفصل فيه الآن، لإزالة اللبس عن ما يتصوره البعض خلطا بين مفهوم الدولة والمجتمع المدني عند جرامشي، وهو الطرح الذي يتبناه مترجم الكراسات عادل اغنيم⁸¹

عرفت الدولة عند جرامشي نمطين استقرت على أحدهما في عصره، وهذين النمطين هما اللذان تعبر عنهما مقولة (الدولة التقليدية) عند جرامشي التي تكشف في سيرورتها عن لحظتين أو نمطين هما (الدولة المستقلة والدولة الطبقة).

⁸¹ جرامشي، مجلد 3، سبق ذكره، ص 46

*النمط الأول : هو الذي ظهرت فيه الدولة كتطلع إلى التطور مع العلمانيين، وهو ما قاد إلى الصراع مع الكنيسة، الأمر الذي تولد عنه الفصل بين السلطات، وهو ما أسهم في خلق دولة مستقلة تصلح أرضيتها لتخلق مجتمع مدني فاعل ومفعول به على حد سواء، يقول جرامشي "هذه الاستقلالية هي الشكل الطبيعي لحياة الدولة، أو على الأقل الشكل الذي يهيئها لحياة مستقلة، ولخلق مجتمع مدني لم يكن ممكنا تاريخيا أن يُخلق قبل الارتقاء إلى حياة الدولة المستقلة"⁸² ويضيف جرامشي مبينا الشروط التي يجب أن تحكم فضاء المجتمع المدني والتي على أساسها يكون بناء صلبا بقوله "القول بأن الدولة يمكن أن تتوحد مع "أفراد جماعة اجتماعية " باعتبارها عنصرا من عناصر ثقافة نشطة: أي باعتبارها حركة من أجل خلق حضارة جديدة، وإنسان ومواطن من نوع جديد، ينبغي أن يحكم إرادة بناء مجتمع مدني مركب ومتماسك في قلب المجتمع السياسي، يمكن فيه أن يحكم الفرد نفسه بنفسه، دون الدخول في نزاع مع المجتمع السياسي، فالأفضل أن يصبح امتدادا طبيعيا له ويكمله عضويا"⁸³. لكن هذه اللحظة التي تظهر فيها الدولة بصيغة إيجابية سرعان ما تتسحب بفعل تشكل البيروقراطية، أي تبلور الكوادر العليا التي تمارس سلطة القهر والتي تتحول في لحظة معينة إلى طبقة مغلقة، وتمثل هذه اللحظة نمط الدولة الذي عاش في ظله جرامشي إبان دولة الطبقة البرجوازية في أوروبا عامة وإيطاليا خاصة، هنا تصبح الدولة كما يقول جرامشي ليست جهازا للحكم فقط بل أيضا جهاز الهيمنة الخاص

⁸² جوزيبي فاكا ، الندوة ، مرجع سبق ذكره ، ص 130.

⁸³ غرامشي ، مجلد 2 ، مصدر سبق ذكره ، ص 265.

(المجتمع المدني)، ومن هنا أيضا يكون التغيير الذي يلحق المجتمع المدني بفعل التغيير الحاصل في البنية الاقتصادية لدولة الطبقة — بنمط اقتصادها الرأس مالي التنافسي "المهلك" — هو تغيير تقوم به الدولة بقوة قهرها لا نتيجة للدعاية والإقناع⁸⁴، كما ينعكس مفعول هذه اللحظة في صيغة الممارسة السياسية التي تغطي فيها "الحيل" في أرقى أشكالها (النظام البرلماني التمثيلي) حيث يصف جرامشي برلمانات تلك الحقبة بالبرلمانية السوداء التي أدت، بحسب تعبيره، (النزعة الفردية المتجذرة في برلمانات تلك المرحلة) وهي النزعة المتمثلة أيضا في "الاستحواذ الفردي على الربح والمبادرة الاقتصادية من أجل الربح الرأس مالي والفردي"⁸⁵ باختصار تحولت الدولة إلى نمط دولة القرون الوسطى التي يكون جهاز الهيمنة فيها محصورا في دوائر نفوذ الطبقة، لكن طبيعة المرحلة الجديدة لا تسمح بمثل هذا التغول والنكوص أو الردة التخلفية، هنا في هذه اللحظة يفعل المجتمع المدني — الذي خلقته لحظة استقلالية الدولة — دوره في الصراع على الهيمنة وهو ما يمثل لدى جرامشي صراعا بين القوة الرجعية والقوة التقدمية. في هذه اللحظة يبرز حوار آخر بين الدولة الطبقة (بممارستها الدفاعية) والمجتمع المدني المتأهب لسحب البساط من الطبقة التقليدية، بعد أن نضجت أطره التنظيمية وكوادره القيادية من جهة، وتحللت أو كادت تتحلل هيمنة المنافس من جهة أخرى، نتيجة الأزمات التي يعكسها الطور الاقتصادي الرأس مالي الذي دخلت فيه الطبقة، والذي أسلمها بدوره إلى الطور الاقتصادي

84 غرامشي، سبق ذكره، ص 227 - 228 - 229.

85 نفس المصدر، ص 290.

الطائفي المنغلق، بعد أن أشاع الطور السابق على هذا الطور الفوضى في السوق، وهو ما يُفْتُ في قبضة سيطرتها ويؤذن بتحلل هيمنتها. أما *النمط الثاني: فهو الذي تكون فيه الدولة عنصرا محايدا بمعنى "أن لا تكون ممارسة قهرية من طبقة" فالإكراه والقسر عندما يمارسان من طبقة فإنهما يكونان بمثابة الفعل الخارجي بالنسبة لوعي المجتمع.

إن صيغة هذه الدولة المحايدة هي التي صاغها جرامشي في العملية التالية – التي شوشت على فهم الكثيرين – الدولة = المجتمع المدني + المجتمع السياسي، أي الهيمنة التي يحميها درع القهر، يقول جرامشي « لهذا الرأي أهمية جوهرية لنظرية للدولة تتصور إمكانية ذبول الدولة وتلاشيها، وأن يستوعبها المجتمع المدن ، ويمكن تلاشي عنصر الإكراه في الدولة تدريجيا مع ظهور عناصر المجتمع المنظم أو "الدولة الأخلاقية أو المجتمع المدني" بوضوح أكثر فأكثر⁸⁶ ،» قد يتسرب إلى الذهن أن جرامشي يستعيد تلك التصورات العتيقة التي تُصور المجتمع السياسي أو المدني باعتباره تجاوزا لحالة التناحر في حالة الطبيعة، لكن الأمر بعيد عن ذلك بكثي ، فما يريد جرامشي قوله – حسب قراءة تأويلية أو بالأحرى استنتاجية لواقعه ولما يكتبه – هو أن سيطرة القوى التقدمية بهيئاتها التنظيمية (المجتمع المدني) كفيلة بأن تحصن هذه الحالة، من طبيعة الدولة القهرية الطبقية، من هنا كان الشكل الذي تظهر به سواء أسمىناه الدولة أو المجتمع المنظم... هو شكل الهيمنة (المجتمع المدني الجديد) الذي

⁸⁶ جرامشي، سبق ذكره، ص 289.

تخلص من الطابع القديم الطبقي، هذا الشكل الجديد يجد في آليات التنظيم السياسي بصيغتها الجديدة درعا يمنع من عودة النزعات الماضوية الفئوية، فالحظة التي يهيمن فيها المجتمع المدني على أجهزة الدولة هي لحظة تتساقط فيها الحواجز الطبقية، ليسود منطق التسامح وقبول الآخر والاحترام المتبادل والانسيابية في تبادل المصالح دونما انحياز من طرف الدولة وهو نفس المنطق الذي يحكم أو يرجى أن يحكم عمل منظمات المجتمع المدني.⁸⁷

إن فكرة أو مسار استيعاب المجتمع المدني لوظيفة الدولة إيدانا بتلاشيها وتلاشي جهازها (الطبقي) (البرجوازية) يمكن أن نصوغها في العملية التالية: الدولة الطبقة = دور المربي => فرض نظرتها وهيمنتها => الامتلاء أي التشبع الذي يؤذن بانحلال قدرتها على الاستيعاب نتيجة لسيادة منطق الاحتكار فيها وهو ما يمهد لعملية نكوصها إلى طورها الاقتصادي الطائفي المتجاوز => أزمة هيمنتها التي تستغلها القوى التقدمية فتضرب وفق استراتيجية مدروسة مما يؤدي إلى تلاشي الهيمنة القديمة لصالح هيمنة القوى التقدمية وذلك ما يؤدي إلى المجتمع المنظم (المجتمع المدني). يعني هذا المنطق اقتصاديا الانتقال من الرأس مالية وروابطية الدولة إلى روابطية المجتمع كنموذج اقتصادي لمجتمع يحكم فيه الفرد نفسه بنفسه بعيدا عن الانتهازية.

يقول جرامشي «عندما تكون الدولة مجرد حارس ليلي أو الدولة الشرطي، وهو فرض غير متحقق الآن، فإن ذلك يعني أن القوى المهيمنة على التطور التاريخي لنظام

⁸⁷ جرامشي، سبق ذكره، ص 229.

من هذا النوع هي القوى الخاصة (أي المجتمع المدني) الذي هو أيضا (دولة) وهو في الحقيقة الدولة ذاتها»⁸⁸ هنا يكمن خطأ القراءات التي تعزو لجرامشي خلطا بين مفهوم الدولة والمجتمع المدني، فهذه التعبيرات كلها تقابل الدولة الأخلاقية والثقافية والمجتمع المنظم وليس الدولة التقليدية أي (الدولة الطبقية التي يكون جهاز الهيمنة فيها محصورا في دوائر نفوذ الطبقة) إن مفهوم المجتمع المدني عند جرامشي يجد مضمونه ومعناه في ثلاث صيغ لا تزيد.

- المنظمات الخاصة والرسمية التي تمثل متاريسا مهمتها الدفاع لحظة الأزمة "أزمة الطبقة المهيمنة" >> المجتمع المدني المفعول به"

- المنظمات الخاصة الفاعلة >> للقوى التقدمية << التي تأخذ زمام المبادرة من أجل سحب بساط الهيمنة.

وأخيرا يجد معناه في:

- المجتمع المنظم أو الشيوعي بتعبير "ماركسي" عتيق، وهنا طرفا هذا "الماركسي" غير التقليدي، الذي يعيد الحياة في مفاهيم تعتبر في القاموس الماركسي متجاوزة كمفهوم المجتمع المدني الذي لا يشتغل حسب التقليد الماركسي إلا في ظل وصاية الدولة.

لكن أيضا بهذا الفهم قد يتطرق إلى الذهن أن جرامشي يتحدث بلسان لبرالي عندما يتحدث عن الدولة الشرطي أو الحارس الليلي باعتبارها محايدة في تركها

⁸⁸ نفس المصدر، ص 275.

المبادرة التاريخية للمجتمع المدني، قد نلمس مثل هذا الصدى فنسميه تناقضا، لكن جرامشي سرعان ما يتساءل تساؤلا يعيد لبنائه المنطقي تماسكه ولقارنه اترانه يقول "أليس مفهوم الدولة - الشرطي - الحارس الليلي (بصرف النظر عن الجدل حول التسمية) في الحقيقة المفهوم الوحيد للدولة الذي يتجاوز المراحل الاقتصادية الطائفية البحتة"⁸⁹ معنى ذلك أن الدولة التي = النظام الرأسمالي والتي = الدولة الطبقة في صيغتها الاقتصادية لا تساوي المجتمع المنظم، يقول جرامشي «لن يمكن أن يكون هناك مجتمع منظم ما دام نظام الدولة الطبقة موجودا» ويقول في فقرة أخرى «طالما الدولة الطبقة قائمة فلا يمكن أن يوجد المجتمع المنظم (المجتمع المدني) إلا مجازاً⁹⁰» فباستيلاء المجتمع المدني على وسائل الإنتاج، يتم في آن واحد القضاء على الإنتاج السلعي وعلى سيادة المنتج ويحل التنظيم المنهجي المحدد محل فوضى الإنتاج الرأسمالي كما يرى إنجلز في كتاب "الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية". نحن إذن بهذه الصيغة الختامية لصياغة جرامشي لمفهوم المجتمع المدني أمام صورة دولة بلا دولة.

4 - المتقف العضوي والمتقف التقليدي:

انطلاقاً من مسلمة أساسية داخل النسق الجرامشي، وهي المسلمة التي تقول بأن الصراع داخل المجتمع المدني ليس مقصوراً فقط على الصراع من أجل المصالح

⁸⁹ جرامشي، سبق ذكره، 283.

⁹⁰ حسنين إبراهيم توفيق، " بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية"، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 649.

الاقتصادية، وإنما هو صراع يطال أيضا التصورات الثقافية، إذ المجتمع المدني في نهاية التحليل هو رابطة للصراع حول التوجيه الفكري الثقافي والأيدولوجي للمجتمع في كليته، فإن دور طبقة الأنتليجنسيا (المتقفين) يصبح أساسيا، سواء في تكريس الرجعية أو السعي إلى بث روح النزعة التقدمية، داخل صفوف الطبقة التي لم تعد مقصورة على الهوية الضيقة أو حتى في الشكل الاقتصادي ونماذج العيش، وإنما أيضا في صيغة التنظيم السياسي، مجسداً في الحزب ذلك الذي يسميه غرامشي "المتقف الجمعي" أو "الأمير الجديد" وضمن هذا الإطار يبرز المفهومين الشهيرين عند جرامشي وهما مفهوم المتقف التقليدي و المتقف العضوي، وكل منهما يعكس نموذجا لفئة تفاعل في المجتمع.

لقد استعاد جرامشي هذين المفهومين في سياق اتسم بحالة من الشلل لدور المتقفين فقد تحكمت النزعة التبريرية والتمجيدية – لشكل النظام السائد – في متقفي تلك المرحلة. في هذا السياق السلبي لأدوار المتقفين حاول جرامشي أن يفجر ضمن النزعة الشيوعية ينبوعا لشكل جديد من المتقفين، يتحدد بالتعارض إن لم نقل التضاد مع المتقفين التقليديين.

1- المتقف التقليدي:

ضمن ذلك السياق التبريري الذي حددناه سلفا يتشكل الملمح الأول لطابع المتقف التقليدي. لقد استخدم جرامشي هذا المفهوم لتحليل دور أساقفة الكنيسة الكاثوليكية، فالمتقف التقليدي حسب جرامشي هو مؤسسة اجتماعية هامة في الدول القديمة، وترتبط هذه المؤسسة في السياق الذي يستحضرها فيه جرامشي بواقع تكريس هيمنة الطبقة

المسيطرة يقول جرامشي «إن المثقفين التقليديين في الطبقة الوسطى يظهرون كخدم أكثر من كونهم منافسين ذوي مصداقية لكتلة القوة المسيطرة» فما يحكم التوجه العام لهذه الفئة التقليدية سواء كانت من الأوساط الدنيا أو الوسطى هو أنها دائماً تنشط بصفة سلبية فلا تؤدي وظيفة المهمة النهضوية والتعبوية بغية الإرتقاء بالأوساط التي تخرج فيها، إلا أن جرامشي وإن كان ينظر بهذا المنظار السلبي لدور المثقف التقليدي فإنه لا يغيض الطرف عن ما يمكن القول بأنه إسهام إيجابي لهذه الفئة، وهو الإسهام المتمثل في تنظيم الفهم الشعبي للتقاليد على اعتبار أن عوامل، مثل اللغة القومية والأدب الشعبي والحس العام للجماهير هي دوائر تستطيع الثورة أن تنتعش منها، انطلاقاً من هذه الأهمية تأتي ضرورة تحصين هذه الخصوصيات « في ظل التبعية لأشكال مستوردة من ناحية على أنها عالمية ومتفوقة، وفي ظل أسلوب الثقافة الرسمية التي من ناحية أخرى تفرض قراءتها للتاريخ وبلاغتها المدرسية وإعلامها الغرض⁹¹ » أي أجهزة الهيمنة الثقافية.

بيد أن جرامشي وبفعل الواقع المأساوي الذي عاشه اتسم موقفه عموماً في فئة المثقفين التقليديين بطابع سلبي يرتبط بالنزعة التبريرية والتمجيدية التي أجاد إتقانها أولئك المثقفون التقليديون، يقول جرامشي في أسلوب لا يخلو من الفراهة واصفاً المجال السلبي الذي يتمثله المثقف التقليدي عموماً ورجل الدين في العصر البورجوازي على وجه الخصوص «يمكن الربط بسهولة بين الفلسفة المثالية ككل،

⁹¹ غرامشي، مصدر سبق ذكره، مجلد 2، ص 282.

ووضع التركيبة الاجتماعية للمثقفين، ويمكن تعريف الفلسفة المثالية بأنها تعبير عن تلك اليوتوبيا التي تُصوّر فيها المثقفون أنفسهم "مستقلين" ومتميزين، وأن لهم شخصيتهم الخاصة أو ما يسمى "روح الفريق" (...). المثالية بهذا المعنى فكرٌ شَطَحَ وفشل في العودة إلى الواقع الذي جُرد على أساسه، والفكر المثالي تضخيمٌ لجانب من جوانب واقع معقد (..). وفيما لو توخينا إيجاد شبيه لهذا الأمر لكان علينا أن نتوغل في المجالات الضبابية لعالم الدين، فهنا تبدو منتجات الدماغ البشري كائنات مستقلة لها حياتها الذاتية، وعلاقاتٌ محددةٌ مع الناس ومع بعضها بعضاً، وهذا ما يحصل أيضاً لمنتجات الأيدي البشرية في عالم البضائع، إنني أسمي هذا بالصنمية⁹² « إنها واقعة الاغتراب، اغتراب المثقف عن فئته وعن دوره، وهنا ظهرت حسب جرامشي الحاجة لإيجاد نوعية أخرى من المثقفين، إنها فئة المثقفين العضويين الذين يضطلعون بمهمة إنضاج الثورة في الأوساط الشعبية وداخل النقابات ومؤسسات الحزب والمؤسسات التربوية وعن طريق الماكينة الإعلامية أيضاً. فهؤلاء "المثقفون العضويون" هم من يخوضون الصراع في مؤسساته الفوقية ممثلة في الأيديولوجيا التي تفعل فعلها.

2- المثقف العضوي:

يرى جرامشي «أن كل مجموعة اجتماعية تنتج بشكل عضوي فئة أو أكثر من المثقفين ويتولى أولئك المثقفون العضويون مهمة إكساب المجموعة الاجتماعية

⁹² جرامشي، نفس المصدر، ص 283.

تجانسها ووعيتها لوظائفها ليس فقط في المجال الاقتصادي ولكن غالبا في المجالات الاجتماعية والسياسية⁹³ .»

إن فهمنا لحقيقة دور المثقف العضوي والمكانة التي يحظى بها داخل المنظومة الغرامشية – في التمهيد للثورة ولسيطرة الطبقات الشعبية – يتضح ويتبلور من خلال المنظور الاستراتيجي الذي ينظر به غرامشي للفعل الثوري، حيث يرى غرامشي أن الثورة هي "فعل تنظيمي" وليست حتمية تاريخية، كما يكرس ذلك التقليد الماركسي في المراحل الخماسية التي تتحكم في إيقاع مسارات التاريخ بدء بالشيوعية الأولى مروراً بالطور الإقطاعي والرأسمالي ووصولاً إلى المرحلة الاشتراكية التي تؤذن بعودة المرحلة الشيوعية من جديد، مثل هذا التصور الحتمي الميكانيكي لمسار التاريخ يرى فيه غرامشي دعوة للخمومل عن أداء المهمة التاريخية. ذلك أن غرامشي في نقده للعفوية والحتمية وفي طرحه لمستويات أخرى للصراع، من أجل إقامة سلطة جديدة للطبقة العاملة والطبقات المقهورة، فإنه يستحضر من جهة أخرى عمل الآخر الطبقي، مُموضعا – إن صح التعبير – الأيدولوجيا في "مؤسسات" والإكراه في "الدولة" ليكون التغيير الاجتماعي عبارة عن سيرورة إبداع نضالي من خلال "الحزب السياسي الجديد" أو المثقف العضوي⁹⁴، الذي يحتمل أن يكون حزبا وأن يكون فردا في مؤسسات نقابية عمالية مدنية أو حتى عسكرية.

⁹³ نفس المصدر، ص 277.

⁹⁴ نادية رمسيس فرح، " المثقفون والدولة والمجتمع المدني "، ندوة القاهرة، مرجع سبق ذكره، ص 319.

إذن يمكن القول من خلال مسلمة جرامشية أساسية تقول « بأن الثورة هي عمل تنظيمي ممنهج وليس حتمية تاريخية أو فلتة عفوية⁹⁵» بأن الحراك التعبوي بالإضافة إلى مسارات أخرى هو ما يتحدد به مشروع الثورة أو إعادة تصويب مسار الهيمنة الثقافية ليكون في صالح الطبقات القاعدية، فللمثقفين العضويين الدور القيادي في الصراع الساعي نحو استقلال الكتل الجماهيرية.

هكذا إذن تتحدد العناصر الأساسية لمفهوم المجتمع المدني عند جرامشي، وهي تحديدات سبقت لها الأثر الكبير في الصياغات المعاصرة للمفهوم، حيث أصبح المفهوم يتغلغل في الآونة الأخيرة في الدوائر السياسية والقانونية وحتى الاقتصادية. وأصبحت، كل هذه المحددات الأخيرة تمتزج بطبيعة الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني العالمية، في ظل عولمة رهيبية إن لم نقل خطيرة، في انتشار هذه المنظمات الخاصة التي باتت تغزو معادل سيادة الدول. وسنحاول في هذا الفصل الأخير الوقوف على تلك المحددات، في ظل حوار جدلي لعلاقة هذا المفهوم بالسوق، وبمفهوم آخر ذو نمط حضاري هو مفهوم العولمة. كما سنقف في هذا الفصل الأخير على التحديدات التي أقيمت على أنقاض التحديد الجرامشي لمفهوم المجتمع المدني باعتباره مفهوما ثوريا. إنها ثورة على التثوير، إذ أصبحت تنظيمات المجتمع المدني تتحدد بالحياد السياسي.

⁹⁵ انظر: أمينة رشيد، ندوة القاهرة 1990، كتاب جرامشي وقضايا المجتمع المدني، " لماذا جرامشي، دار كنفان للدراسة والنشر، القاهرة، 1991، الطبعة الأولى، ص 104
نايف سلوم، " قراءة لدفاتر السجن، المجلة المغربية، المغرب، ابريل 06 2006، www.ahewar.org، ص 8

الفصل الثالث: ردود الفعل ضد تثوير المجتمع المدني عند جرامشي

إن هذه اللحظة التي نقارب فيها دلالات المفهوم، تتحدد باعتبارها انقلاباً على المشروع لجرامشي في رهاناته السياسية على مفهوم المجتمع المدني، وهي نفسها الرهانات التي تحكم الأيدولوجيا اليسارية عموماً.

فالفاعلية السياسية لمفهوم المجتمع المدني – في مشروع الثورة الذي نظر له غرامشي في كراسات – أضحت من المجالات التي يتعارض معها منطق مجال المجتمع المدني، باعتباره ذلك الحيز الذي يتحدد بمنأى عن الصراع الأيدولوجي و السياسي في المجتمع، بين القوى الحزبية المتصارعة سياسياً، فمجاله أصبح يتعلق بممارسة الرقابة ولعب دور المؤشر الذي يأخذه أقطاب العملية السياسية في الحسبان، فهو بمثابة المرآة التي يقرأ فيها المجتمع السياسي نفسه، وهذا الأخير يتحدد ويتشكل لكي يحفظ الحيز الأكثر اتساعاً لما ليس سياسياً أي للمجتمع المدني. هذا في منظور بعض فلاسفة السياسة، لكن إن كانت هذه الأطروحة تجد سندها في المصادرة القائلة "بموت الأيدولوجيا" إثر زوال الثنائية القطبية لصالح سيادة القطب الواحد في العالم المعاصر، فإن طبيعة أسلحة الهيمنة الجديدة المتدثرة بأنماط ثقافية واقتصادية "تدعي" العالمية، تفتح الباب أمام تساؤلات جديدة تتعلق بما تمثله منظمات المجتمع المدني ضمن هذه المفاعيل التي تُنظم وتُحكم من خلالها القوى المهيمنة عالمياً سيطرتها؟.

هذا الحقل هو ما يحاول من خلاله مفكرو اليسار استعادة المفهوم ليتحدد من جديد، كما كان، ضمن إطار الهيمنة و الهيمنة المضادة، أحياناً في موقع الدفاع أمام مُثل العولمة التي يجدون فيها غزواً لمعاقل سيادة الدولة، «فما يسمى بالعولمة وهو أمر جديد لا

يمكن إنكاره إنما يرد إلى سيادة الشركات العابرة للقارات التي ستفضي في النهاية إلى تحطيم قدرات الدولة القومية، ومنها أميركا نفسها، وإلى تعظيم النزاعات الداخلية في نطاق الدولة الواحدة لإضعاف مقاومتها لسيادة السوق العالمي»⁹⁶ وفي أونة أخرى في موقع الترصّد والهجوم في لحظات الأزمة التي تتعرض لها القوة المهيمنة. وإن كنا سنقف مع يورغن هابرماس على تصور جديد لمجال آخر يتجاوز طابع الحدة والصراع الذي طالما حكم منطق عمل المنظمات الخاصة والرسمية، سنكون مع هابرماس ضمن منطق فاعلية ما يسميه هابرماس بالفضاء العمومي الذي يتحدد فوق ما هو خاص من تنظيمات للأفراد والجماعات⁹⁷.

وإن كانت المنظمات غير الحكومية سواء منها الدولي أو الإقليمي أو المحلي تحاول أن تعكس – من خلال برامج عملها بالتوسط بين المجتمع والدولة، وبين الدولة والسوق – نمطا من التنظيمات التي تركز نفسها لمعالجة الاختلالات الناجمة عن السياسات، سواء ما تعلق منها بالدولة أو ما اتخذ طابعا عالميا على غرار الكوارث والأزمات الاقتصادية التي تعرض الدول للإفلاس، فتعمل جاهدة لتفادي ذلك عبر نسيج العلاقات الذي يربطها بالمنظمات الرسمية الدولية والإقليمية، وعبر علاقاتها بما بات يصطلح على تسميته بالشركات المتعددة الجنسيات. لقد استعاد الخطاب المعاصر منطق عمل المجتمع المدني في ظل سقوط العملاق السوفييتي واستقلال دول أوروبا الشرقية التي كانت خاضعة لهيمنتها، وذلك عن طريق باب كبير هو باب مطلب الحقوق، نظرا لما

⁹⁶ سامويل هنتنجتون، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالم، ترجمة طلعت الشايب، 1999، مقدمة الترجمة العربية، ص 20.

⁹⁷ محمد نور الدين أفاية، الحدائث والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة نموذج هابرماس، إفريقيا الشرق، المغرب، 1998، الطبعة الثانية، ص 101

كرسه النظام الشمولي السوفييتي من ترهيب وقمع وغياب للحق في ظل عجز اقتصادي وإجفاف بمصالح الدول المنخرطة فيه يصل إلى حد انتشار المجاعة فيها فالاتحاد السوفييتي كما يقال عملاق رجلاه من صلصال إذ القاعدة الاقتصادية فيه هشة إلى حد الشلل، في هذا الإطار برز العمل الحقوقي لمنظمات غربية بالأساس حاولت كسر الهيمنة السوفييتية في المعسكر الشرقي عن طريق بوابة العمل الإغاثي، ولم يقتصر ظهور هذه المنظمات على حيز تدخل المعسكر الغربي، فقد عرفت بعض دول المعسكر الشرقي بولندا على وجه الخصوص حراكا تنظيميا في صيغة هيئات كرست مطالب حقوقية تتعارض وطبيعة الدولة الشمولية، فتمودج الفجوة البولونية أو التحدي البولوني بتعبير لوك فيري وآلان رونو هو ما أسس لمنطق العمل الجمعياتي في الخطاب المعاصر كعودة لمطلب الحق إلى الواجهة الذي كان للهيئات المدنية فيه الدور الأبرز يقول لوك فيري « سجل تاريخ الأفكار المعاصر في بداية عقد الثمانينات وهو يتأمل فيما أمكن تسميته – بنوع من الترحيب – بالتحدي البولوني أو النموذج البولوني أو الفجوة البولونية، ظهور حركة عودة إلى مطلب الحق، أو قل هي حركة عاد من خلالها هذا الأخير إلى الواجهة وقد سجل بصفة خاصة رجوعا إلى الإحالة إلى حقوق الإنسان كلحظة من لحظات السياسي سواء على المستوى النظري أو العملي⁹⁸» ففي سياق النموذج البولوني نقف على فاعلية لمنظمات المجتمع المدني الثقافية والحقوقية التي أفرزت بعملها، في مواجهة الدولة وتجاوزها، الوجه الديمقراطي لدول شرق أوروبا

⁹⁸ لوك فيري و آلان رونو، "حقوق الانسان كموضوع للتفكير الفلسفي" ترجمة عبد الله المتوكل، مجلة مدارات فلسفية، الرباط، عدد15، 2007 ص 129.

الآن. لقد كان التأكيد في هذه الحركة المجتمعية بإعلامها ومنظماتها الثقافية والحقوقية منصبا على تأكيد القاعدة التالية التي تقول بأن «حقوق الإنسان تظهر كمكون من مكونات الفضاء الاجتماعي الديمقراطي، وتجد تأكيدها في كون الدولة الشمولية ليست دولة، حيث يهيمن التعسف فهي دولة يقوم مبدؤها على نفي الحق⁹⁹» بهذا المنطق يتبلور الفضاء المناسب لفاعلية ونجاعة منظمات المجتمع المدني التي تحتاج إلى حيز من الاستقلالية لكي تتخلق وتنمو وهو ما أكد عليه جرامشي سلفا.

ولكي ننفذ إلى صلب إشكالية هذا الفصل المتمثلة في مدى نجاح التحديدات المعاصرة لمفهوم المجتمع المدني في إفراغ المفهوم من دلالاته الثورية والسياسية التي شحنه بها جرامشي ليحدد في حيز المهادنة والمراقبة السلمية لإدارة الدولة للفضاء العمومي فيما يخدم الصالح العام للمواطنين، بمعنى أن يتحدد بموازاة الدولة كمكمل عضوي لها. قبل ذلك نقدم بعض التعريفات الإجرائية لمفهوم المجتمع المدني من أجل مقارنة إشكالية هذا الفصل السالفة الذكر في عمقها.

حيث يعرفه لاري دايموند باعتباره يعبر عن «مجموع العلاقات البين - فردية وعن البنى الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية التي تنتشر في مجتمع ما خارج إطار أو تدخل الدولة¹⁰⁰»، كما عرفته ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت 1992 بما يلي «المجتمع المدني هو المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق

⁹⁹ لوك فيري، سبق ذكره، ص 127.

¹⁰⁰ سيدي محمد ولد ييب، "الديمقراطية والمجتمع المدني الدول العربية نموذجا"، مجلة دراسات، طرابلس، عدد 24، 2006، ص 69.

أغراض متعددة كالمشاركة في صنع القرار السياسي على المستوى الوطني عبر الأحزاب السياسية والدفاع عن مصالح العمل النقابي والمساهمة في العمل الاجتماعي والتنمية إلى جانب نشر الوعي الثقافي..¹⁰¹» وقد تبني الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس تعريفا للمجتمع المدني يقول «يتكون المجتمع المدني من الجمعيات والمنظمات والحركات التي تحتضن وتكثف وتردد في ذات الوقت الصدى الذي تجده المشكلات الاجتماعية في ميادين الحياة الخاصة ببسطها في الفضاء العام السياسي، وهكذا يتشكل النسيج الجمعياتي الذي يشرع في إطار الفضاءات العامة المنظمة الحوارات التي تستهدف حل المشكلات الطارئة في ما يتعلق بموضوعات المصلحة العامة¹⁰²»

ضمن ثلاثي التعريفات هذه يتجلى لنا بوضوح إيقاع العلاقة بين المدني والسياسي في الفضاء العام للدولة.

حيث يسعى التحديد الأول إلى فصل منطقة العمل المدني عن منطقة العمل السياسي وبالتالي إفراغ المضمون من الإيجابية السياسية التي كان يعول عليها غرامشي.

في حين يعكس التعريف الثاني نظاما من الأطر المدنية يتسلسل من الاجتماعي البحث إلى السياسي المحض، في الوقت الذي يحاول هابرماس أن يقفز بمضامين المفهوم إلى مدارات يعتمل فيها السياسي والمدني ضمن منطوق مفهوم الفضاء العمومي المؤسس على الحوار الهادف للمصلحة العامة، ويصل هابرماس في أوج تحليله إلى التخلي عن

¹⁰¹ البكاي ولد عبد المالك، " المجتمع المدني الدولة والسوق " ، مجلة دراسات ، طرابلس ، عدد 24 ، 2006 ، ص 65.
¹⁰² نفس المرجع، ص 65.

مفهوم المجتمع المدني الذي حملته الفلسفات الليبرالية والماركسية على السواء شحنات أيديولوجية يصعب معها استعادته من دونها.

"فسقطت العالم الليبرالي على الرغم من المثل التي نسجها حول نفسه عن طريق المنظمات العالمية التي تحاول أن تضطلع بمهمة نشر السلم في العالم كالأمم المتحدة استحال إلى ظلال مبررة للحروب والنزاعات بين الدول، في نفس الوقت الذي اشتغلت فيه المنظمات الخاصة العالمية كأسلحة للهيمنة تغزوا معاقل سيادة الدول" ويلور العالم اليساري استراتيجية منظمات المجتمع المدني في بعدين يتحدد أولهما في صد ادعاءات العولمة بمثلها ومقولاتها الزائفة، ويتحدد البعد الثاني في الوصاية التي يجب أن تقوم بها الدولة على منظمات المجتمع المدني بما هي مشارك، في موضع الاتهام دائما. هذا ما حدا بهابرماس إلى الرهان على مفهوم الفضاء العمومي كرهان لصياغة الرأي العام في ظل فاعلية وحيوية المثقفين والوسائل التواصلية.

إن ما عده جرامشي يوما ما مجالا للتنظيمات الخاصة والرسمية التي تمثل في الحرب السياسية دور الخندق والقلعة في إطار مشروع ثوري ردفته مفاهيم تم تثويرها لتلائم السياقات التي يجب أن تشتغل فيها، أضحى مع هذه الاستعادة الجديدة للمفهوم – الذي توارى لعقود من الزمن لتتم استعادته بعد هزيمة الاتحاد السوفييتي في الظروف التي أشرنا لها سابقا – نمطا من التنظيمات التي تتحدد في قطيعة مع كل ما هو سياسي وأيديولوجي، فالحمولة الأيديولوجية للمفهوم في السياق الغرامشي تم تفريغها منه ليتحدد في حلته الجديدة ضمن سياقات الفاعلية المحايثة غير الصدامية، ضمن آليات عمل ترتين كليا لمنطق إدارة التنوع والاختلاف بأساليب سلمية .

إن طبيعة هذه الجمعيات تتحدد بالحياد فيما يتعلق بالصراع السياسي، وإن كان لها من فاعلية سياسية فإنها تتحدد دائما وأبدا ضمن نطاق تصويب الفعل السياسي صوب مصالح المواطنين التي تتولى هذه الجمعيات مهمة طرحها ومتابعتها في دوائر أجهزة الدولة.

« لقد تم في هذا المستوى تنقية المجتمع المدني مما علق فيه من تراث الماركسية، كي لا يحتفظ منه إلا بفكرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الاجتماعية الخاصة التي تعمل إلى جانب الدولة¹⁰³ ».

لقد كانت هذه هي الاستعادة الأولى للمفهوم في المنظور الليبرالي «أي عملية تفرغته من مضمونه الثوري وسحبه من مجال الصراع السياسي.»

أما الاستعادة الثانية المتمثلة في ضخ دماء جديدة في المفهوم فقد كانت عبر مسار العولمة التي اكتسبت منها هذه المنظمات قوتها، حيث بلور الطرح الليبرالي أطروحة تنسب إلى الدولة القصور والعجز عن أداء مهامها مما يحتم عليها فتح الباب أمام المبادرات والتنظيمات الخاصة لتسد ذلك العجز، إنها عملية لسحب بساط الدولة من تحتها تاركة المجال للقطاع الخاص، وهو ما يرى فيه البعض استهدافا لسيادة الدولة.

لقد مثلت هذه اللحظة لحظة تكاثفت حولها التفسيرات والتأويلات، فما عده مفكرو العالم اليساري - استراتيجية لشكل جديد من أشكال الهيمنة بأسلحة مدنية وبأقنعة ديموقراطية تتحجج في منطقتها بقدرة الشعب على إدارة نفسه بنفسه عن طريق منظماته التي يخلقها

¹⁰³ عبد القادر اسبيقة، " المجتمع المدني في الفكر السوسيولوجي " ، مجلة دراسات ، طرابلس ، عدد 24 ، 2006 ، ص 108 .

إذ يتحمل هو ذاته مسؤولية إدارة معظم شؤونه الأساسية¹⁰⁴ —عده غاي غيرو שלאٌ لمجال الدولة ورهنا لها لتقلبات الاستثمار حيث يقول «إن من يدافعون عن اقتصاد السوق كثيرا ما يظهرون أن السوق الحر هو أفضل لحماية المجال الحيوي، ولكن يبدو أن كل شيء يحيل إلى أن هذه الرؤية للأشياء غير صائبة، وخاصة عندما نحكم عليها من جهة كونها تؤدي إلى تبعية الدائرة الحيوية لنزعة الاستثمار في كل ما يمكن أن يجلب المال»¹⁰⁵ في حين عده مفكرون آخرون استراتيجية تعمد من خلالها الدول الديمقراطية إلى التغطية على عجزها في عدم إيفائها بالعهود التي كانت قد قطعتها على نفسها وتبريرا لانسحابها من ميادين نشاط بقيت لفترة طويلة مرتبطة بها لكنها أصبحت مكلفة¹⁰⁶

لكن مسار هذا النمط من التنظيمات كما يرى برهان غليون أخذ منحرجا أكبر وأعمق من هذه التصورات فهي تتجه الآن لأن تخوض لعبة القطبية الجديدة في ثنائية طرفاها: القطب الدولي أو القيادة الرسمية للعالم التي تتجه في إطار لعبة السوق المعولم إلى تقديم أولوية الحسابات الاقتصادية على ما عداها من قيم إنسانية، وقطب التنظيمات غير الحكومية التي عرفت طفرة في الآونة الأخيرة وهي تمثل محورا للتصدي لهذه الحسابات الاقتصادية والتجارية «من منطلق إعطاء الحسابات الاجتماعية الأولوية وتأكيد قيم العدالة بين الكتل البشرية¹⁰⁷» لكن في الوقت الذي تسلمنا في هذه

¹⁰⁴ عبد القادر اسبيقة، سبق ذكره، ص 108.

¹⁰⁵ سيدي محمد ولد يب، سبق ذكره، 76.

¹⁰⁶ انظر عبد القادر اسبيقة، سبق ذكره، ص 108

¹⁰⁷ نفس المرجع، ص 109.

التصورات لهذه الأنماط من الجدليات المتصارعة لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني وبالسوق فإننا نرى في المقاربة الهابرماسية تجاوزا للتقليدين الماركسي اليساري والليبرالي المحافظ، وذلك عن طريق التخلي عن مفهوم المجتمع المدني لصالح مفهوم الفضاء العمومي القائم على التواصل والحوار والذي يتحدد في موازاة السلطة السياسية ويوجهها عبر الأطر المستحدثة في صياغة رأي عام تتخذ منه السلطة السياسية المشروعية في ممارستها.

إن هذه القراءة الهابرماسية يتحدد فيها المجتمع المدني باعتباره نمط التهيكل في الفضاء العمومي الذي يكتسب منه صورته النقدية باعتباره مرآة عاكسة لموقف المجتمع من ممارسات السلطة السياسية، بيد أن هذه القراءة الأولية لهابرماس لمجال

فاعلية المجتمع المدني لا تعني ضرورة التعويل عليه في صياغة مشروع الأخلاق التواصلية الكونية الذي يرمي إليه، فتعويل هابرماس ورهانه الأول والأخير هو على الفضاء العمومي الذي يمثل عنده ذلك الحيز الذي ينشأ بين المجتمع المدني والدولة فهو الإطار الذي يصوغ فيه الجمهور رأيه، والجمهور يتعارض في منط هابرماس مع تنظيمات الأفراد والجماعات وهنا نستلهم تعريف أنطونيو نيغري – على ماركسيته – للجمهور باعتباره مجموع الإرادات الفردية المستعصية على التمثيل فالعملة أو الوسيط الذي يحكم المعاملات في الفضاء العمومي هو الفعل التواصلية في حين تستعمل الدولة وسيط السلطة، والنسق الاقتصادي وسيط المال، وإن كان المجتمع المدني يستخدم وسيط الفعل التواصلية إلا أنه يستخدمه في نطاق أضيق وهو ما يحتم تجاوزه، في حين يتجاوز الفعل التواصلية في نطاق الفضاء العمومي حدود المصالح الخاصة والفئوية

إلى حدود المصالح القابلة للتعميم والتي تتعالى عن المصالح الخاصة والجزئية للأفراد والجماعات المتنافسة.

هذا هو النموذج الذي يرى هابرماس أنه يصلح لأن يسود الدول الصناعية المتقدمة فالفضاء العمومي هو المكان الذي تتكون فيه الإرادة العامة على نحو عقلائي حسب هابرماس.

إنما قد يجعل من مشروع هابرماس رهانا هو أنه – «بالحاحه الحاسم على النقد وفي طعنه في الأسس الأيديولوجية للنزعة الوضعية والعلموية وفي محاكمته للعقلانية التقنية وتبرمه من الكليانية النسقية، وفي تأكيده على مسألة المصلحة في الممارسة العلمية وقوله بالتححرر.. وفي صياغته لنظريته للمجتمع... والقول بعالم تواصلي بدون ضغط بل الحديث عن الإجماع والأخلاق التواصلية والأخلاق الكونية السياسية والمجال العمومي والسيادة الشعبية¹⁰⁸» – يحاول جاهدا وعبر التركة التي ورثتها ألمانيا من نازية هتلر ووضعية الدمار الذي تعرضت له بعد الحرب، أن يتجاوز كل تلك المآسي ليديمج في إطار النزعة التواصلية نزعة إنسانية تحدد الإنسان كقيمة عليا بغض النظر عن عرقه وديانته. وإن كان البعض يوجه لهابرماس نقدا يتعلق بالطابع الطوباوي لنظريته التي يستحيل التوصل إلى تجسيد عملي لها، وإن كان فيلسوفنا جرامشي ممن يشيدون بالفلسفات الطوباوية باعتبارها قمة النزعة العقلانية في تصور الاجتماع السياسي لكن ضمن أطر تضمن تجسيدها ولا تبتعد الظروف التي استعاد

¹⁰⁸ محمد نور الدين أفاية، مرجع سبق ذكره، ص 92.

فيها هابرماس مفاهيمه، وإن بصيغة أكثر فلسفية، عن الظروف التي استعاد فيها
جرامشي مفاهيمه، فموسوليني وهتلر وجهان لعملة واحدة وكذا إيطاليا وألمانيا قبل
وبعد الحرب، وإن كان هابرماس ممن ينخرطون في إطار عدم تثوير هذه المفاهيم
التي تجسد أرقى أساليب الديمقراطية إذا ما استثمرت في مجالاتها الصرفة.
إن القضية بين التصور الجرامشي والهابرماسي هي قضية خلفية أيديولوجية فكان
الأول مُتَوَرِّا لمفاهيمه والثاني مروضا لها.

الخاتمة:

هكذا إذن تكتمل مقاربتنا لمفهوم المجتمع المدني في سيرورته التاريخية عموماً وفي اللحظة لجرامشية خصوصاً، بما انطوت عليه من أبعاد تجديدية نُورَت المفهوم بحق.

فما عُد في لحظة تاريخية، ممتدة عبر قرون، شكلاً من التجانس والتماهي مع المجتمع السياسي، أصبح في لحظة فارقة من التاريخ مع أنطونيو جرامشي خزاناً للمنظمات الخاصة والرسمية التي تصطبغ بأصباغ منها الرجعي والتقدمي ضمن حقول للصراع، والهيمنة التي توطئه في تجلياتها الاقتصادية ضمن البنية التحتية، وفي مؤسساتها الفوقية على وجه الخصوص التي ينتمي إليها المفهوم، فالصراع داخل المجتمع المدني هو صراع أيديولوجي بالأساس، صراع يجد في المؤسسات الثقافية وفي أجهزة الدولة التربوية أدواته في بسط السيطرة والنفوذ.

هذا الدور الفاعل للمجتمع المدني في لحظتي توافقه وتعارضه مع الدولة، وبالتركيز على هذه اللحظة الثانية « لحظة التعارض خصوصاً » التي يعمل فيها المجتمع المدني في سبيل بلورة فضاء الاستقلالية في الدولة وتخليصها من نمط الاقتصاد الرأسمالي التنافسي الذي يشيع الفوضى في السوق، هو ما سيستلهم منه فلاسفة السياسة و علماء علم الاجتماع السياسي تحديداتهم لمجال تشكل ما بات يصطلح على تسميته بمنظمات المجتمع المدني التي ارتبطت تسميتها أيضاً بحيز أكثر ضيقاً هو حيز مصطلح المنظمات غير الحكومية، التي تتوسط بين الدولة والأفراد من جهة، وبين الدولة والسوق من جهة أخرى، هادفة من خلال هذا التوسط إلى تصويب سياسات الدولة

الاقتصادية فيما يخدم مصالح أعضائها المنتسبين إليها بحكم طائفية الوظيفة الاجتماعية غير المستندة إلى أسس الوراثة و الولاءات الطبيعية على حد تعبير جرامشي.

فمنظمات المجتمع المدني داخل الدولة هي بمثابة المؤشر والمنبه على حاجيات المجتمع، كما تلعب ضمن الفضاء السياسي للدولة أدواراً تتعلق في مجملها بعملية تفعيل المشاركة السياسية ضمن منطق التعددية والتناوب السلمي على السلطة إضافة إلى رعاية العملية الانتخابية من مخاطر التزوير والتلاعب بإرادة المواطنين، واقفة بذلك أمام أي "ردّة" إلى الشمولية التي تكرر هيمنة الحزب الواحد والطبقة الواحدة، هذا في بُعد. وفي بُعد آخر تعمل هذه المنظمات ضمن الإطار الدولي في مجال تصويب مسارات السوق العالمية بما تحمله من أخطار على اقتصاديات الدول النامية بل وحتى على بعض الدول المتقدمة، فاستراتيجية السوق المعلوم أفرزت العديد من الظواهر التي قوضت أسس الدولة الوطنية في أعتى معاقليها "السيادة" لما أدت إليه هذه العولمة الاقتصادية من تكريس عجز الدولة الذي يتولد عنه بشكل آلي تفكك عناصر المجتمع وسيادة منطق التناحر والعنف فيه. في إطار مقاومة هذا النمط من تغول اقتصاد السوق العالمي بكفتيه غير المتوازنتين، حيث تقوم هذه المنظمات بتذليل العقبات الاقتصادية للدول النامية التي أنهكتها الديون، إذ عملت منظمات المجتمع المدني الدولية غير الحكومية على تخفيض تلك الديون وإلغائها.

ضمن نسيج العلاقات الذي يربطها بالمنظمات الدولية العامة والمتخصصة مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي إلى جانب تأثيرها في نشاطات الشركات متعددة الجنسيات. هذا بالإضافة إلى نسيج العلاقات الذي

يربطها بهيئات المنظمات الدولية وشبه الدولية الرسمية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي...، حيث تقوم منظمات المجتمع المدني بدور ضاغط على الدول من أجل بلورة إصلاحات سياسية بالأساس تتعلق بفتح أفق المشاركة السياسية للتعددية، إضافة إلى بلورة إصلاحات اقتصادية موازية للإصلاحات السياسية، من أجل أن تتخلق تنظيمات مدنية قابلة للنمو وقادرة على لعب أدوارها في فضاء الدولة الوطنية (نقابات عمالية، أحزاب سياسية، أندية وروابط ثقافية، منظمات اقتصادية، مراكز دراسات،...) من شأنها أن تضطلع بمهام ترفد الدولة وتساندها وتوجهها، بحيث تتكامل الأدوار في سبيل التطور والازدهار. اقتصاديا وثقافيا وسياسيا، باختصار من أجل بلورة عملية التنمية بما هي تصاعد للنظم الاجتماعية ككل.

حيث أثبتت الإحصاءات أن الدول التي تشهد انتشارا أكبر لمنظمات المجتمع المدني هي نفسها الدول التي تأخذ حيز الصدارة في المجال الدولي من حيث التقدم والتطور بيد أن مثل هذه التطلعات الإيجابية لا تتحقق إلا ضمن منطقتين يتحدد في شروط من أهمها:

استقلالية منظمات المجتمع المدني في مصادر تمويلها وهو ما يضمن عدم تبعيتها لأي جهات، رسمية داخلية كانت أم خارجية.

أن يكون عمل هذه المنظمات مؤطرا ضمن منطقتين الفعل الإرادي الحر، فعزويتها لا تتعلق بالمولد أو العرق بل تتحدد دائما ضمن المنطق الطوعي الذي يدفع مجموعة من الأفراد للانتظام من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عنها سواء كانت مدنية أو معنوية.

أن يكون مجال عمل هذه المنظمات محددًا ضمن إطارات رسمية تنظيمية، فما يميز منظمات المجتمع المدني عن المجتمع في كليته هو أنها تتحدد باعتبارها مجتمع عضويات أي أنها مجموع الأجزاء المنظمة من المجتمع في كليته.

أن يكون مجال عمل هذه المنظمات مجالًا للحرية والحوار وأن تعتمد على الوسائل السلمية في إدارة التنوع والاختلاف. وذلك ضمن حيز كبير من الاستقلال النسبي عن الدولة فمما خلصنا إليه في هذا البحث هو التأكيد على أن أحد الشروط اللازمة لبروز المجتمع المدني هو ذلك التمايز ما بين المجتمع والدولة وضرورة تمييز الفرد كمواطن ذي حقوق يتعين احترامها، والتشديد على الفرق بين آليات عمل ووظائف مؤسسات الدولة من جهة، ومؤسسات المجتمع من جهة ثانية وقوى السوق من ناحية ثالثة، ضمن هذه الشروط وغيرها تتحدد فاعلية المجتمع المدني وجدوائيته فهو يعتبر فضاء للتفاعل الإيجابي ما بين الدولة من ناحية والمجال العام بما يضمنه من تنظيمات طوعية من جانب آخر والسوق بما يشمل من اتحادات وشركات خاصة من جانب ثالث، بالتالي فإنه يتحدد دائما ضمن منطق الإيجابية العليا حيث يدفع بالدولة إلى الازدهار والتطور. ويبدو لنا في هذه اللحظات الأخيرة من هذا البحث، أنه بتكريس هذه الأطر الناظمة لفضاء المجتمع المدني الحر والمستقل سنكون كما يرى ذلك "روجيه سو" أمام تصور نظام سياسي غير مسبوق، يلعب فيه المجتمع المدني الدور الأول، ويعد ذلك بمثابة عودة لأسس الديمقراطية نفسها – التي صبغتها ادعاءات العالمية ومحاولة فرض النماذج الجاهزة عن طريق الدعاية حينًا والحروب أحيانًا أخرى – بممارسات لا

ديموقراطية لا تحترم قناعة الآخر الذي يحددي كما يقول بذلك منطق مركزية الآخر عند " ليفيناس".

إن مفهوم المجتمع المدني لم يعد مجرد مفهوم يشير إلى مستوى من مستويات النشاط الجماعي المتصف بالتعددية والتناقض وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، بل أصبح يشير لمجموعة كبيرة من المنظمات النشطة التي تسعى كل واحدة منها للعب دور بارز في حياة المجتمع ككل، بموازاة الدولة وأحياناً في مواجهتها.

قائمة المصادر والمراجع

- أرسطو طاليس، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
- أفلاطون، الضروري في السياسة: مختصر كتاب السياسة لأفلاطون، نقله إلى العربية أحمد شحلان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- أنود، ميخائيل. معجم مصطلحات هيجل، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، المركز المصري العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.
- أفاية، نور الدين. الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة نموذج هابرماس، إفريقيا الشرق، المغرب، 1998، الطبعة الثانية.
- بشارة، عزمي. المجتمع المدني دراسة نقدية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الثامنة، 2015.
- جرامشي، أنطونيو. كراسات السجن، في مجلدين، ترجمة عادل اغنيم، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، الطبعة الأولى.
- كتاب غرامشي وقضايا المجتمع المدني " عن ندوة القاهرة 1990م "، مركز البحوث العربية، مؤسسة عيال ، دار كنفان للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ، 1990.
- ديل، تيموثي وديلو، ستيفن. التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2010.
- روسو، جان جاك. العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، ترجمة عادل زعيتري، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الثانية، 1995.

هيجل، أصول فلسفة الحق، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير للطباعة والنشر،
الطبعة الثالثة، 2007.

سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، دار التنوير، بيروت،
الطبعة الأولى 2005.

فيرغسون، آدم. مقالة في تاريخ المجتمع المدني، ترجمة حيدر حاج إسماعيل،
المنظمة العربية للترجمة - مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

هوبز، توماس، اللفيثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا
حبيب حرب وبشرى صعب، دار الفارابي وكلمة، أبو ظبي وبيروت، 2011.

هنتجتون، صامويل، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت
الشايب، طبعة ثانية عربية 1999، مقدمة الترجمة العربية.

ولد اباه، السيد. الدين والهوية إشكالات الصدام والحوار والسلطة، جداول للنشر
والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى 2010.

لوفيفر، جان بيار، هيجل والمجتمع، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،
1993.

مجلات:

مجلة دراسات طرابلس، عدد 24، 2006.

مجلة مدارات فلسفية، الرباط، العدد 15، 2007.

معاجم:

ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى
1955 - 1992.

الفيروزبادي، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، 1995، بيروت - لبنان، الطبعة
الجديدة، 1995.

ندوات:

ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات
الوحدة العربية، بيروت، 1992.

مراجع أجنبية

Baker, Gideon, Civil society and democratic theory: Alternative
voices, Routledge, London and New York, 2002.

Charles, Taylor. Hegel and modern society, Cambridge,
Cambridge university press, 1979.

Edwin R. A. Seligman and Alvin Johnson, Encyclopedia of the
social sciences, New York: Macmillan, 1948.

Hall, John A. Civil society: Theory, History, Comparison,
Cambridge, Polity press, 1995.

Oxford English Dictionary. Oxford: Clarendon press, 1970.

Parsons, Talcott. Politics and social structure, New York: Free
press, 1969.

Pain, Thomas. The rights of man, Edited by Henry Collins, 1977.

Rousseau, Jean Jacques, Du contrat social, Paris, Union général édition, 1963.

Tocqueville, Alexis, Democracy in America, edited by j. p.

Mayer, New York, 1988.

Tester, Keith. Civil society, Routledge and Kegan Paul, 1992.